الاختيار الثوري

مجلة مغربية عربية

خريف 1981 ★ العدد 54 ★ الثمن 10 ف

الى شهداء

انتفاضة

الدار البيضاء ...

نهدي هذا العدد ..

الاختيار الثوري

مجلة مغربية عربية

فهـــرس

كلمـة العـدد 4
بواعث انتفاضة ٢٠ يونيو ومضامينها 7
الديماغوجية.. والوقائع الثابتـة 12

شهادات حية من واقع انتفاضة ٢٠ يونيو

تقرير الاستاذ مينيـــار 21
شهادة المحامين المطرودين من المغرب 29
شهادة الاستاذين شاربير وكوكيس 32
كلمـــة حـــق : بقلم طالب عربي 34

انتفاضة ٢٠ يونيو في الصحافة الدولية

"السبت الاسود" في الدار البيضـاء 40
اشبـاح الدار البيضـاء 43
شاهد عيان يروى عن مجزرة الدار البيضاء 46
الوضعية ما تزال متفجرة في المغرب 48
في المغرب العربي .. ضجـة 50
الدوار الحضرى أو مآسي الهجرة من البادية 53
حدود "الدمقرطـة" في المغرب 61
مسلسل المساومات والمغامرات السياسية 67
تجربة الحركة الوطنية المغربية مع القصر (٢) 75

خريف 1981 ★ العدد 54

فلأن سلوك المسؤولين تجاوز حدود الوقاحة، اضطر الشعب في كبريات المدن، وخاصة في الدار البيضاء، أن ينزل الى الشارع، ويدين النظام ويكتب بدمائه، حكمه عليه بالعجز والافلاس.

فعندما تصبح الانتخابات مزورة، وحرية الاجتماع معدومة، والصحافة مكممة، والمخلصون المعبرون عن مطامح الشعب مطاردين ومحكوم عليهم بالاعدام أو السجن، أو مفقودين بالمرة، فكيف يجوز لرئيس الدولة أن يستغرب من التجاء الشعب للوسائل المباشرة ليسمع صوته؟ وعندما تغدو الدولة والادارة شيئا فشيئا ملكا لاقلية من ذوى الامتيازات، ويتضاءل عدد هؤلاء المحظوظين تبعا لتدهور الحالة الاقتصادية في البلاد، فكيف يستغرب من انفجار غضب الشعب ضد هذه الامتيازات؟ وعندما تجد الاغلبية الساحقة من الشعب نفسها محكوم عليها بالبؤس والجهل، ثم تقفل في وجهها أبواب الامل، فكيف يستغرب أن يتخذ القلق وجه اليأس والحقد؟

ان سياسة تخدم مصالح أقلية من المحظوظين، لا يمكنها أن تدوم في عصر الديموقراطية والاشتراكية. ان حقيقتها لا تلبث أن تنكشف من خلال سياسة التعليم مثلا، التي كانت هي الشرارة لانفجار مارس ٦٥. فالديموقراطية لا يمكن أن تكون يافطة، أو واجهة تعرض للسيّاح، بل يجب أن تكون حقيقة تفتح في وجه الجميع حظوظ التقدم والثقافة، وهي تستلزم نظاما للمجتمع يقوم على تغيير جذرى لأسس بنائه، لا مجرد تعديل دستورى يفرض من أعلى، وفي غيبة عن الممثلين الحقيقيين للشعب.

الشهيد المهدى بنبركة

كلمة العدد

ضاعفت دولة البورجوازية الاقطاعية خلال الاشهر الاخيرة وتائر الحرب الطبقية التي تشنها ضد أوسع الجماهير الشعبية المغربية، تلك الحرب التي اتخذت ثلاث مظاهر بارزة:

ـ تحميل الجماهير الكادحة نتائج افلاس سياستها الاقتصادية، وذلك بالزيادة الفاحشة في أثمان المواد الغذائية الاساسية، مما يؤدى الى تجويع أعداد متزايدة من الفئات الشعبية.

ـ حملات قمعية وارهابية ضد المناضلين والقوى التقدمية، تظهر بكل وضوح ما يبتغيه النظام مما أسماه بمسلسل التحرير والديموقراطية.

ـ ارتماء متزايد في أحضان الامبريالية، خصوصا الامريكية، لتحضير تآمر جديد ضد الوحدة الترابية الوطنية وتركيز دور العمالة فيما يخص القضية العربية والفلسطينية خصوصا.

فقد جاء قرار الزيادة في أسعار المواد الغذائية الضرورية لعيش أوسع الجماهير الفقيرة بموازاة حذف صندوق الموازنة، برهانا آخر على العجز الذى أصاب الدولة أمام تفاقم الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية الذى أكدته كل التقارير الوطنية والدولية. لقد اختار النظام حرمان الجماهير الكادحة من قوتها اليومي بدل المس بامتيازات الفئات البورجوازية وكبار الملاكين والمضاربين الذين انقضوا على فرصة الجفاف لتكديس أرباحهم عن طريق مضاعفة الاستغلال وتشريد العمال والفلاحين.

ان هذا القرار الجائر، يوضح مدى تبعية الحكم في بلادنا للدوائر الامبريالية والرأسمالية العالمية التي أمرته باتخاذ مثل هذا القرار. ولنتذكر أن نفس الاجراءات

فرضت على الشعب المصرى في ظل سياسة الانفتاح، وأدت الى نفس العواقب.

وتأتي هذه القرارات موازية لحملة قمع منهجية استهدفت المناضلين التقدميين والنقابيين.. وفي نفس الوقت يتضح بأن النظام يتجه بخطى سريعة نحو "حل" مشكلة الصحراء المغربية في اطار تغيير محور باريس ـ مدريد ـ الرباط، بمحور جديد يرتكز أساسا على ادارة ريغن الامريكية، ويجمع بين الرباط ـ القاهرة ـ الخرطوم ـ الرياض، بغية اخضاع الوطن العربي للسيطرة الامبريالية الامريكية.

ومنذ الاعلان عن قرار الزيادة في أثمان المواد الغذائية، ظهرت ردود فعل جماهيرية في العديد من المناطق، منها على الخصوص وجدة وبركان والدار البيضاء... حيث خرجت الجماهير في مظاهرات احتجاج شعبية. كما عبرت كل المنظمات النقابية والديموقراطية عن احتجاجها واستنكارها لقرار التجويع والاستنزاف، مطالبة بالغاء الزيادة ورفع الاجور. ونادت الكونفدرالية الديموقراطية للشغل يوم ١٧ يونيو باضراب عام انذارى ليوم السبت ٢٠ يونيو.

وأمام هذا الضغط الجماهيرى اضطر النظام للتراجع اسميا عن خمسين في المائة من الزيادة، لكن الاثمان في الاسواق بقيت كما هي، وهو استفزاز واضح أكدته الاحداث فيما بعد، حيث ركز النظام جهازه القمعي ومراقبته البوليسية بشدة خاصة في الدار البيضاء. والجدير بالذكر أن حملة القمع التي دخل فيها النظام قد بدأت بصورة واضحة منذ اعلان الكونفدرالية الديموقراطية للشغل عن الاضراب العام في ١٧ يونيو، وقد تمت هذه الحملة القمعية حسب خطة مسبقة، حيث تم اعتقال أغلب المسؤولين النقابيين المحليين في اليوم الذى سبق الاضراب. وقد كان الهدف من حملة الاعتقالات تلك، هو اجهاض الاضراب وعزل مدينة الدار البيضاء عن باقي المدن.

وفي صبيحة يوم الاضراب، تجندت كل أدوات النظام لافشال الاضراب بالوسائل الدنيئة من ارغام التجار على فتح دكاكينهم وملاحقتهم في بيوتهم، وارغام العمال المضربين على العدول عن الاضراب، مما أدى الى اشتباكات عنيفة بين الجماهير ورجال الشرطة وأعوانهم التي سرعان ما تحولت الى مظاهرات صاخبة في أهم المدن، وبشكل خاص في الدار البيضاء.

وأمام هذا التحرك الشعبي العارم، لم يكن للنظام من رد سوى التقتيل الجماعي الذى استهدف الشباب والاطفال بشكل خاص، والعنف الاعمى الذى تسلط على المواطنين بدون تمييز، وبالشكل الذى يذكر بأحلك العهود المخزنية، وأسوأ الطرق الاستعمارية عداءا للشعب وتنكيلا بأبنائه. وهكذا سقط مئات الضحايا وآلاف الجرحى. وهكذا شردت العائلات وعمها الحزن، وحرمت حتى من حقها المقدس في دفن شهدائها...

ولم يكتف الحكم بالاساليب الوحشية المباشرة هذه، بل استغلها فرصة لشن حملة قمعية شاملة ضد المناضلين السياسيين والنقابيين، وجند جهازه القضائي المسخر

لانزال الاحكام القاسية بهم ، تحت تهم واهية فاضحة. وهكذا عمت المحاكمات كل أرجاء البلاد ، ودبرت المؤامرة الكبرى ضد أبناء شعبنا وطلائعه الواعية التقدمية والوطنية الحقة.. هذا في نفس الوقت الذى يتجارى فيه النظام للاقبال على مساومة جديدة حول وحدتنا الترابية...

واذ يحتمي النظام وراء القضية الوطنية، متحدثا عن "مؤامرة خارجية وتواطؤ داخلي" ، فانه لا يخرج عن سلوكه الثابت في التعامل مع القضية الوطنية حيث لا يرى فيها الا وسيلة لفرض هيمنته وتحقيق مصالحه الطبقية واسكات صوت الجماهير المتعالي بالرفض والادانة. انه اذ يلجأ اليوم الى أسلوبه المعتاد بالحديث عن "مؤامرة خارجية"، وعمل "المشاغبين" محاولا تحويل الانظار عن الاسباب الموضوعية الاقتصادية والسياسية، فانه لم ولن يقنع أحدا. انه اذا كان هناك تآمر خارجي ، فهو من عمل أولئك الذين أوقعوا البلاد تحت رحمة الشركات المتعددة الجنسية والامبريالية وخضعوا لاوامر الرأسمال الاجنبي بتحميل الكادحين ثمن فشل الاختيارات التبعية وابقائهم فريسة الفقر والجهل.

ان الجماهير الشعبية بانتفاضتها الاخيرة قد أعلنت من جديد ، وبحروف من الدم ، فشل الاختيارات اللاشعبية التي فرضها الحكم منذ الاستقلال الشكلي للبلاد. انها استعادت بعد ستة عشر سنة من انتفاضة مارس ٦٥، نهوضها الوطني ، وفسخت نهائيا ، بنضالها وتضحياتها وشهدائها ، الاجماع الوطني المزعوم الذى ما يزال النظام يحاول لم شتاته.

وقرار الزيادة في ثمن قوت الجماهير لم يكن في الحقيقة سوى العامل المباشر لتفجير الغضب الجماهيرى. أما الاسباب العميقة فتكمن في نهج التفقير والاستنزاف بمختلف الطرق الذى مارسته وتمارسه الطبقة الاقطاعية الرأسمالية، والذى اشتدت وتائره هذه السنة باستغلال أزمة الجفاف وتشريد الفلاحين وتسريح العمال والتخطيط ضد مستقبل الشبيبة بالنتائج المأساوية للباكالوريا وفرض اصلاح التعليم "الطبقي...

ان البيان الرسمي لحصيلة أحداث ٢٠ و٢١ يونيو ، يظهر بجلاء أن الجماهير الشعبية قد ركزت سخطها ضد رموز استغلالها وبؤسها ، وهي ادارات الضرائب والابناك وكبار التجار المضاربين ... الخ.

لقد كشف النظام المغربي من جديد وفي واضحة النهار عن طبيعته ، وأعطى الدليل على أن "المسلسل الديموقراطي" ليس في الواقع الا واجهة شكلية يقوم وراءها حكم مطلق غارق في المخزنية. انه لم يتمكن من الاستمرار في التقنع بالديموقراطية المزيفة والانفتاح الشكلي ، فكشف عن واقعه الحقيقي المتسم بالارهاب والاستبداد ، غير متردد في التقتيل الجماعي لانقاذ امتيازات الحاكمين وتثبيت نظامهم الاستغلالي.. وتبث بالملموس أن لا تحرير ولا ديموقراطية في نظام القهر والخضوع للاجنبي.

بواعث انتفاضة ٢٠ يونيو ومضامينها

لقد كان الوضع الاجتماعي في المغرب ، قبل الاعلان عن قرار الزيادة في الاسعار ، متفجرا للغاية تحت ضغط عوامل متظافرة، الموضوعي منها (الهجرة القروية، البطالة، مأساة التعليم ، غلاء المعيشة...) ، والذاتي (تصاعد الوعي بالفوارق الطبقية وتراكم المطالب والنضالات النقابية والاجتماعية) . وقد كان النظام الحاكم يعتقد أن بامكانه، ولو في هذه الظروف المريرة والقاسية التي يجتازها الوضع الداخلي ـ وتحت غطاء التعبئة ومواجهة الخصوم ـ أن يمرر أى قرار أو اجراء ، ولو كان ذلك القرار يهدف الى حرمان المواطنين من قوتهم اليومي.. فأعلن بدون خجل ليلة ٢٨ ماى، وبجرأة متناهية عن زيادات نزلت كالصاعقة، لم يسبق لها مثيل في أسعار المواد الغذائية الضرورية، خاصة في ظروف مثل هذه التي تعيشها الجماهير الواسعة، ظروف الجفاف والكساد الاقتصادى وانتشار البطالة وانخفاض المستوى المعاشي وارتفاع معدلات القهر والاستغلال. لكن تخمينات وحسابات السلطة الحاكمة، وتوقعاتها من قرارها الجائر قوبلت برد فعل معاكس، فاستقبل القرار باستياء وبرفض جماهيرى عام ، اضطر معه النظام أن يتراجع ولو جزئيا ، ويعلن بعد أسبوع عن تخفيض تلك الزيادات بنسبة خمسين في المائة، غير أن ذلك التراجع الجزئي لم ينجح في اخماد الهيجان والتدمر الشعبيين. فالحقيقة أن قرار ٢٨ ماى، كان مناسبة أخرى للجماهير الشعبية اكتشفت من خلالها مجموعة

من الحقائق والمعطيات التي تأكدت لديها بالممارسة الملموسة عن طبيعة سياسة النظام الحاكم بالمغرب، والفئات المتحالفة معه. ويمكن استخلاص حقيقتين أساسيتين:

أولا: التناقضات التي ظهرت جلية على مستوى الجهاز الحاكم (القصر ـ الحكومة ـ البرلمان).

ثانيا: حتمية تصاعد النضال الجماهيري على كل المستويات.

فبالنسبة للحقيقة الاولى، يمكن القول بأن قرار الزيادة في أسعار المواد الغذائية قد أوضح من جديد، من خلال التطاحنات والتناقضات داخل الجهاز الحاكم، الطبيعة المطلقة للسلطة وارتباطها المباشر بدوائر التقرير الاجنبية، حيث أن البنك الدولي هو الذى أملى القرار وطبقته الحكومة في تجاوز تام لكل الادارات والمؤسسات التي يتبين مرة أخرى أنها ليست الا مجرد تحف تزين الديكور "الديموقراطي" المعروض.

ان المتتبع للاحداث المغربية وتطوراتها، سيعلم بلا شك أن قرار ٢٨ ماى، ليس هو العامل الوحيد الذى أطلق شرار الانتفاضة الشعبية، وان كان هو الفتيل الذى أيقظ الانفجار.. ولكن هناك عوامل أخرى ترتبط بالازمة الخانقة التي أوصلت الوضع العام الى درجة من التعفن والتدهور والانهيار لا ينفرد بها قطاع دون آخر، بل تغطي كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والادارية والتعليمية والشغل، الخ...

فبالنسبة للوضعية الاقتصادية، يمكن القول أنها بلغت أقصى مرحلة الخطر. فبالاضافة الى الكساد الاقتصادى، واقفال العديد من المصانع، وانخفاض الحركة التجارية بسبب انعدام القدرة الشرائية الوطنية، واتساع الفوارق الطبقية، هناك التضخم المالي الرهيب الذى فاق نسبة ١٨ في المائة، وأدى الى انخفاض كبير في قيمة العملة المغربية بالنسبة للعملات الاجنبية.

وبالنسبة للديون الخارجية، فانها بلغت أرقاما مذهلة حتى أصبح المغرب تحت رحمة الدول الاجنبية تذكرنا بعهد السلطان عبد العزيز حين رهن البلاد للخارج. وقد بلغت قيمة القروض من نهاية فبراير الى نهاية أبريل ١٩٨١ فقط، ١ر٣٢٧ مليار دولار، كان مصدرها أساسا من البنك الدولي، أما مجموع الديون الخارجية، فانها تجاوزت أربعين مليار درهم، أى ما يقارب نصف المنتوج الداخلي الخام.

ان "مساعدة خارجية" بهذا الحجم لا تتم دون مقابل، فمن المعروف أن القروض التي خصصها صندوق النقد الدولي للحكومة المغربية كانت مرفقة بشروط لم يعد يكتنفها الغموض، بما أنها طبقت في بلدان أخرى كمصر وزائير. وهذه الشروط هي: "حقيقة" الاسعار، بحذف صندوق الموازنة، تخفيض

الاستهلاك، تخفيض المصاريف الاجتماعية، تحرير المبادلات التجارية، تخفيض قيمة العملة...

وباختصار، فان ما يميز السياسة الاقتصادية للدولة اليوم ـ ان كانت هناك سياسة حقا ـ هو المزيد من الارتماء في أحضان الرأسمال الاجنبي، وعدم قدرة النظام على التحكم في الاوضاع الاقتصادية لا من حيث الاستثمار ولا من حيث التسيير.

وفي ميدان التشغيل، هناك تزايد مستمر في عدد العاطلين، الذى أصبح يناهز مليونين ونصف مليون عاطل، عدد منهم من حاملي الاجازة الجامعية أو شهادة الباكالوريا، الذين لم يجدوا مقاعد في الكليات، والتلاميذ الذين طردوا من المدارس وحرموا من متابعة دراستهم. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة العاطلين هذه السنة، لتصل الى ثلاثة ملايين بسبب تراكم الازمة، والجفاف والهجرة الى المدن، والطرد الجماعي من المدارس وتسريح العمال. وضحايا هذه البطالة أغلبهم من الشباب، حيث أن نصف الشباب المتراوح عمرهم ما بين ٢٠ و٢٤ سنة، يوجدون في بطالة تامة، دون الحديث عن البطالة المقنعة البالغة الانتشار. لقد ولت سنوات الهجرة الى الخارج، وتوقف الاستثمار بينما عدد السكان في تزايد مستمر، بحيث أن ٣٠ في المائة من العاملين يعيلون ١٧ في المائة من السكان، وفي الدار البيضاء، هناك ست مائة ألف شخص فقط يشتغلون ويعيلون ثلاثة ملايين نسمة.

أما عن الاجور، فان ٧٠ في المائة من العاملين يتقاضون أقل من ٦٥٠ درهما شهريا، وفي غالب الاحيان نجدهم يعيلون أسرا تتكون من خمسة الى سبعة أفراد. ومن ضمن خمسمائة وعشرة ألف عامل في القطاع الصناعي، يتقاضى الثلث منهم أقل من ٥٠٠ درهم شهريا، بحيث يتوجب على أجير يتقاضى خمسمائة درهم، ما يعادل ثماني سنوات من التوفير لشراء جلباب، وثمانين سنة لشراء دراجة نارية، وقرنا ونصف لشراء جهاز تلفزيون. فمصاريف الاستهلاك الغذائي تمتص لوحدها أزيد من ٦٠ في المائة من مدخولة الشهرى. وهذا ما يبين أن قرار الزيادة في الاسعار، هو في الحقيقة قرار تفقير واستنزاف، يضاف الى وسائل التفقير الاخرى، كالضرائب والمضاربات العقارية وغيرها.

أما المداخيل الزراعية ـ التي لم تتغير من ١٩٧١ الى ١٩٧٨ ـ فانها عرفت تدهورا مريعا نتيجة جفاف هذه السنة الذى عمق فقر وبؤس أوسع الجماهير الفلاحية، والذى استفاد منه كبار الملاكين، حيث استغلوا ظروف الازمة لتوسيع أراضيهم ومضاعفة استغلال صغار الفلاحين الذين نزح عدد هائل منهم نحو المدن بعدما فقدوا ما تبقى لهم من ماشية. وقد

سجلت هجرة سكان البادية الى المدن هذه السنة رقما قياسيا ، ويبدو أن النظام يعتبر هذه الهجرة تهديدا "لأمن" المدن ، وهو اليوم يتحدث عن "سنة البادية" في حين أن تمركز الملكية الزراعية يتزايد يوما عن يوم ، بل ان "مناظرة مراكش" نفسها كانت بمثابة ادانة للملكية الصغيرة وتشريعا لهجرة الفلاحين بدل تثبيتهم في البوادى كما يراد من "سنة البادية".

أما فيما يخص السكن ، فحدث ولا حرج ، فهو واقع يعكس بكل وضوح ما تعاني منه بلادنا من مضاربات عقارية لا حدود لها ، حققت لكمشة من المستغلين والسماسرة أرباحا خيالية تعد بالملايير على حساب الجماهير. وقد أصبحت مشكلة السكن تشكل عقدة نفسية عند المواطنين ، بل ان التصميم الجديد ، ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، قد وضع قانونا جديدا للاستثمارات العقارية يعفي أصحاب البناء من الضريبة الحضرية والضريبة على الارباح المهنية ، ومن حقوق التسجيل ، الخ... ويمنح بذلك أكبر الفرص لاستغلال المكترين ويعد تراجعا حتى عن الاجراءات التمويهية المتخذة في شهر يونيو ١٩٨٠. ورغم مرور ٢٥ سنة على الاستقلال الشكلي للمغرب ، فان مدن القصدير ما زالت منتشرة في كل المدن المغربية ، والنظام عاجز عن القضاء عليها ، بل ما تزال في توسع مستمر ، ويكفي أن نذكر أن ربع سكان الدار البيضاء يعيشون في مدن القصدير ، حيث كانت انتفاضة ٢٠ يونيو أكثر عنفا واتساعا.

وفي مجال الخدمات الصحية ، فان الوضعية فيها قد وصلت الى مرتبة أدنى حتى من المستويات المعروفة في أكثر الدول فقرا من بين دول العالم الثالث ، فهناك نقص مذهل في عدد المستشفيات والتجهيزات الصحية وخاصة في البوادى حيث يوجد في عديد من المناطق طبيب واحد لمائة ألف شخص. وقد انخفضت مصاريف الصحة العمومية تدريجيا منذ سنة ١٩٦٥ ، حيث لم تعد تمثل سوى ٤٫٥ من مصاريف التسيير لميزانية ١٩٨١.

أما فيما يتعلق بحالة التعليم ، فهناك ما يزيد عن مليونين من الاطفال في سن التمدرس لا يجدون مقاعد للدراسة. وبالارقام ، فان حوالي ٣٦ في المائة من التلاميذ يطردون سنويا من التعليم ، وسوف تصل هذه النسبة الى ٥٠ في المائة لسببين رئيسيين : الانعدام الكلي للبنايات المدرسية والتجهيزات وانخفاض نسبة الناجحين في كل المستويات الدراسية من الابتدائي الى الجامعي ، فقد كانت نسبة الناجحين في الباكالوريا هذه السنة ١٤ في المائة فقط، أما الباقي فسيلتحق بمدرسة "المشاغبين" بالشارع.

وستعرف هذه السنة كارثة أخرى في ميدان التعليم ، نتيجة القرار الذى أعلن عنه رئيس النظام الحاكم ، والقاضي بالغاء المنحة الدارسية على الطلبة ، وهذا القرار وارد أيضا في توجيهات البنك الدولي في اطار

تقليص المصاريف الاجتماعية. اننا في هذا الميدان أيضا ، نتجه نحو "حقيقة التعليم".

واذا كانت كل هذه القطاعات قد وصلت هذا المستوى من الانحطاط والتدهور ، فان قطاع الادارة العمومية قد تأثر أكثر ، وأصبح قطاعا مشلولا منحلا ، وميدانا للنهب والتبذير والسرقات والفضائح ، وتفشي الرشوة في أعلى المستويات ، وطغيان الارتجال والفوضى ، وتجميد الاطر الصالحة أو تهميشها.

ان انعكاس هذه الاوضاع جميعها على الجماهير الشعبية في حياتها اليومية ، هو الذى مهد لانفجار الغضب الشعبي أيام ٢٠ ، ٢١ و٢٢ يونيو. لقد كانت هذه الايام صيحة شعب طال ظلمه من نظام مخزني متعفن. وقد تبين بعدها أن النظام الحاكم معزول شعبيا ، وأن حملات القمع والارهاب هي علامات عجز السلطة الحاكمة ، لا علامة قوتها. ان النظام يعيش في مأزق اقتصادى طويل الامد ، لن تنفع معه الاعلانات والوعود الديماغوجية. ان أسباب الانفجار ما زالت قائمة ، ويمكن القول بأن الانتفاضة الشعبية لشهر يونيو ١٩٨١ ، قد حققت عنصرين أساسيين في الساحة السياسية المغربية:

أولا ، أنها فسخت نهائيا ما يسمى بالاجماع الوطني المطعون فيه ، كما أكدت قطعا افلاس المسلسل الديموقراطي المزعوم ، وحلول اجماع شعبي فعلي ضد النظام وحلفائه.

ثانيا ، انها منحت للنضال الجماهيرى الواسع ، خبرة ونفسا جديدا ، وآفاقا للتحرك والمواجهة الفعلية ضد النظام القائم.

*

الديماغوجية.. والوقائع الثابتة

قبل التطرق الى مواقف النظام، قولا وممارسة، ازاء الاحداث نفسها، سيكون من الافيد اعطاء فكرة ولو موجزة عن الوضع الذى استبق الاحداث في خطوطه العريضة:

تميز هذا الوضع أساسا باحتدام الازمة الاقتصادية ـ الاجتماعية بشكل مهول: ارتفاع صاروخي في الاسعار، وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين، أزمة سكن حادة زاد من حدتها القرار "العبقرى" بتخفيض ثلث الكراء لمحدودى الدخل والذى لم يستفد منه الا السماسرة، أزمة حادة في قطاع التعليم ونتائج مأساوية في الامتحانات وبخاصة الباكالوريا، فضلا على جو الاستياء والسخط الذى خلقه مشروع الاصلاح الحكومي، افتقاد عدد من المواد الغذائية الاساسية في الاسواق.. وبموازاة سياسة القمع والتفقير هاته، شهدت عدة مناطق تصاعدا في القمع والارهاب السياسيين من جانب النظام: اعتقالات في جل المدن، محاكمات صورية هنا وهناك، جلد المواطنين في الاسواق بعقلية القرون الوسطى، تضييق الخناق على المناضلين الديموقراطيين نقابيين كانوا أم سياسيين.

ان الهدف من هذا القمع المنهجي المتعدد الجبهات، كان هو تطويق النضالات الجماهيرية الاحتجاجية واجهاضها سواء منها الاضرابات المنظمة أو النضالات العفوية التي كانت تقوم في البوادى خاصة، احتجاجا على تهديد الامن الغذائي للجماهير الشعبية.

في هذا السياق طلع النظام بقرارات مثيرة واستفزازية من الناحية السياسية:

١) تثبيت تمديد صلاحية البرلمان الحالي لسنتين أخريتين، حاسما بذلك اللغـط الذى كان قائما حول هذه المسألة، ومشيرا في ذات الوقت الى أن مجال "الصراع الديموقراطي" لن يفتح الا بعد سنتين بمناسبة الحملة الانتخابية الجديدة التي جعلها النظام الامكانية الوحيدة للصراع الحزبي والمذهبي، وما على الجماهير والاحزاب الا انتظار رفع التجميد عن الصراع الطبقي.

٢) وجه النظام في شخص الملك، تهديدا مباشرا وصريحا لكل من ينوى سحب مندوبيه من البرلمان الحالي، بل وأن الاتحاد الاشتراكي، المقصود بهذه العملية، سيضع نفسه خارج الشرعية ان هو طبق القرار الذى اتخذته هيئة حزبية لها كامل الصلاحيات في تقرير سياسة الحزب ألا وهي اللجنة المركزية. وبهذا "التحدى" ذكر النظام بمفهومه المخزني الاقطاعي للديموقراطية، كما ذكر بالمناسبة بقواعد لعبة الانفتاح كما فهمها وحددها هو لا كما يحلو للبعض الاجتهاد في تفسيرها لامتصاص سخط القواعد المناضلة.

٣) قرار الملك بالتوجه شخصيا الى مؤتمر نيروبي الذى سيتعرض لقضية الصحراء المغربية. وعلى الرغم من أن مشروع الاستفتاء لم يكن معروفا آنذاك، فان هذا القرار لم يكن عاديا لعدة أسباب تتلخص في حقيقة واحدة وهي أن الجو الافريقي عامة كان لصالح الاطروحة الجزائرية، وكان المفروض بعد نجاح اليسار الفرنسي تدعيم الاطروحة الانفصالية لا العكس. وفي هذا الاطار جاء تحسين العلاقات المفاجئ مع ليبيا، في نفس الوقت الذى عرفت فيه الجزائر تطورات داخلية هامة ترتكز أساسا في ابعاد أهم أقطاب السياسة البومدينية.

٤) صدور القرار الاستفزازى بالزيادة في الاسعار بشكل مفاجئ حتى لبعض الاوساط الحكومية التي ظهر عليها الارتباك واختلطت عليها الامور. انه قرار لا يمكن تفسيره لا من حيث أبعاده الاقتصادية والاجتماعية ولا من حيث انعكاساته السياسية المحتومة الا بالاستفزاز.

ان محاولة تفسير الاحداث بسوء تقدير النظام لعمق أزمته الاقتصادية الاجتماعية، محاولة فاشلة مسبقا باعتبار أن النظام لم يتناول الاجراءات المذكورة آنفا بشكل معزول وآني، بل في اطار موقف متكامل يستهدف أساسا:

أ) تكريس الامر الواقع بالمعنى السياسي للكلمة، من خلال تمديد عمر البرلمان وتلجيم الجميع داخل هذه "الهيئة الموقرة". أى استمرارية اللعبة الديموقراطية على الرغم من أنف الازمة الاجتماعية الاقتصادية السياسية التي تفرض موضوعيا المزيد من الفرز والحسم ازاء النظام. أى بعبارة أخرى تحوير النقاش من نقاش حول فعالية ومردودية المسلسل الديموقراطي المزعوم الى نقاش حول كيفية استمراره.

ب) تصفية الحساب مع القواعد المناضلة والمتجذرة السياسية منها والنقابية، وهذه العملية بدأت بشكل مكثف منذ بداية السنة، لتصل أوجها مع الاحداث. وهذا يعني سياسيا فك ارتباط القيادات الاصلاحية والانتهازية مع واقع حزبي نضالي فرضته تضحيات القواعد ومجهوداتها الجسام من أجل بلورة الاداة التنظيمية والخط السياسي النضالي ورفع الاحراج عنها ـ أى عن القيادات ـ من خلال فرض حضورها "الاجبارى" في الاجماع الخياني ووضع المناضلين والاطر القاعدية في السجون أو تحت المتابعة البوليسية اليومية.

ج) تمرير المساومة الجديدة حول القضية الوطنية وجعلها كأرضية لاحياء مغرب الانظمة، وذلك بالانتقال بالقضية الى مسلسل جديد من النقاشات القانونية والديبلوماسيـــة..

كان هذا موقف النظام قبل الاحداث. فلنرى الان كيف مارس النظام موقفه هذا قبل وخلال الاحداث.

لقد خلف القرار الاستفزازى بالزيادة في الاسعار سخطا جماهيريا حقيقيا ملموسا عبر عن نفسه في عدة أشكال، وكان واضحا أن الجماهير لا يمكن أن تقف مكتوفة الايدى ازاء هذه الضربة القاسية التي تهدد أدنى مقومات عيشها ووجودها. في هذا الاطار جاء الموقف النضالي المسؤول الذى اتخذته الكونفدرالية الديموقراطية للشغل عندما طالبت بالتراجع الفورى عن الزيادة الجائرة والبدء في الحوار حول المطالب المعلقة واعلانها عن الاضراب الانذارى العام ليوم السبت ٢٠ يونيو، وأعطت للحكومة مهلة أسبوع لاخذ الموضوع بالجدية التي تفرض نفسها.

فماذا كان الرد الرسمي على هذا الموقف النضالي المشروع؟

أولا، حملة اعلامية واسعة تشويهية ورفض عملي كامل لمبدأ الحوار. أى اختيار تصعيد اللهجـة والدفع بالامـور نحو المواجهة، ويشكل خطاب الوزير الاول ليـوم ١٩ يونيو دلالة واضحة على هذا الاتجاه.

ثانيا، دفع القيادة البيروقراطية للاتحاد المغربي للشغل لتنظيم اضراب بالدار البيضاء يوم الخميس ١٨ يونيو، والسهر على انجاحه، في محاولة لاعطاء صورة "الاضراب المسؤول النموذجي"...

ثالثا: التحضير لضربة ٢٠ يونيو، وذلك بالبدء في الاعتقالات ابتداء من يوم الجمعة ١٩ يونيو (أزيد من ١٨٠ اعتقالا في الدار البيضاء وحدها).

وستتضح هذه النية المبيتة أكثر في يوم السبت نفسه من خلال الوقائع التاليـــة:

١) تحضير المستشفيات في الدار البيضاء قبل أن يقع ولا حادث عنف واحد.

٢) تحضير قوات القمع بشكل جيد وفي اطار من توزيع العمل بشكل متقـن، حيث قام البعض من عناصـر تابعة بافتعال العنف، وشوهـد عدد منهم بزيهم الرسمي يقومـون بهذا العمـــل.

٣) الضغط على عمال مضربيـن وبالخصوص سائقـي الحافلات العمومية للاشتغال بالقوة أو لاخـلاء حافلاتهم للشرطة لتسييرها.

٤) حجـز كل الصحف الوطنيـة قبل أن تقول ولا كلمة واحدة في الاحداث، وذلك لمنع طرح أى تفسير أو صورة مخالفة لتلك التي حضرها النظام اعلاميا.

٥) حجـز الصـور من الصحفييـن الاجانب الذين كانوا في عيـن الامكـان ابـــان الاحـــداث.

٦) اعتقال العديد من المناضلين والاطر في مدن ومناطق لم تشهد حوادث عنـــف على الاطـــلاق.

وبعـد، هذه جملة وقائع تكفي لوحدها لتثبيت النيـة المبيتـة للنظام في قمع المناضلين وفرض الصورة التي يريدها هو للاحداث. غير أن الحادث البالغ الدلالـة هو الوحشية التي مورس بها هذا القمع، ففضلا عن اطلاق النار على المواطنين العزل، كان اعـدام ــ ولا تعبير آخر يصح غير الاعدام ــ أطفال أمام أعين آبائهـم.

ان النيـة المبيتـة للنظام في ضرب المناضلين الديموقراطيين النقابييـن والسياسييـن، تبدو مما تقدم واضحة كل الوضح. لكن هذا لا يمس في شيء، حقيقة الانتفاضة الشعبية التي فجرتها أسباب موضوعية تكمن في تردى الاوضاع العامة بالبلاد، السياسية والاقتصادية والاجتماعية (انظر مقال بواعث الاحداث في هذا العدد).

ان هذه الحقيقة تثبت من جانب ثـان أن النظام لم يستهدف في أية لحظـة احداث فراغ سياسـي، فهمّـه الدائم كان ولا يزال هو رفع الاحراج السياسي عمـن لا يزال يأمل في أكل الفتات على موائد المهادنة مع النظام. وقد تمت تأدية هذا الدور بتشفي واضح، كما تجلى في اجتماع وزير الداخلية بنواب مدينة الدار البيضـاء، وفي جلسة البرلمان يوم ٢ يوليـو، عندما أخـذ في الاستشهاد بفـلان.. وفـلان، وتذكيرهم بالتنبيهات والنصائح لضبط قواعدهم وارجاعهم لحظيرة الطاعة.

فاذا كانت هذه هي الممارسـة الواضحة للنظام، فكيف كان التفسير الاعلامـي الرسمـــي لهـــا؟

جاءت الاطروحة الاولى على لسان الوزير الاول يوم الاحد ٢١ يونيو ــ أى غداة الاضراب العام ــ مرتكزة على مسألتين اثنتين: المؤامرة الخارجية والتواطؤ الداخلي.

فحسب هذا الطرح الاول، جاء الاضراب كتآمر على القضية الوطنية مدفوع من الخارج. وبطبيعة الحال، لم يكن بوسع الوزير الاول لا أن يوضح محتوى المؤامرة، ولا تحديد هوية محركيها من الخارج. فقد كان من الضرورى الحفاظ على هامش واسع من الغموض للتناور ــ ولربما في انتظار تعليمات أدق بكل بساطـة.

غير أن النظام سرعان ما غير هذا الطرح، بحيث تختفي المؤامرة الخارجية المزعومة، ويبقى فقط العنصر الداخلي في الموضوع، مع تركيز جديد على الطرح التالي: ان الكونفدرالية والاتحاد الاشتراكي دخلا مغامرة الاضراب وهما عاجزان عـن التحكم في الاحداث وضمان سيرها. (على عكس اضراب ١٨ يونيو...). ويبدو هذا واضحا في تصريح وزير الداخلية أمام البرلمان يوم الخميس ٢ يوليو، حيث قال على الخصوص: "وفي سياق الحوادث تشكلت مجموعات تلقائية مكونة من ذوى السوابق الجنائية والاجرامية، وأخذت في القيام بأعمال العنف، وأسفر ذلك عن أعمال دنيئة ارتكبت في حق أشخاص مدنيين أبرياء، مست أرواحهم وممتلكاتهم، وتعرضت محتويات وتجهيزات بعض المرافق العمومية والخاصة الى السرقة والاتـلاف...".

ان هـذا المقطـع يستدعـي ثـلاث ملاحظـات :

أولا : تشكل مجموعات بشكل تلقائي. فلم تعد المسألة مؤامرة متكاملة منظمة تستهدف المس بالقضية الوطنية.

ثانيا : حول نوعية وهوية "أصحاب العنف". حددهم وزير الداخلية في مجموعات من ذوى السوابق الجنائية والاجرامية، وذلك، كما هو واضح، لاعطاء طابع "الصعلكة" للاحداث.

ثالثا : المدنيين الابرياء.. الارواح والممتلكات.. المرافق العمومية.. وهنا يحاول وزير الداخلية خلق تناقض واضح في صفوف الكادحيـــن.

وهذه النغمـة الاخيرة، سيحاول الملك تكريسها أكثر في خطابه يوم ٨ يوليو، عندما قال : "لا تخيفنـي ولو خمسمائة ألف صعلوك ...".

وبهذا تكتمل اللمسات الاخيرة على الطـرح الديماغوجي للنظام، ليصبح في النهاية على الشكـل التالـي :

لقد ارتكبت الكونفدرالية والاتحاد الاشتراكي خطأ المغامرة باضراب. وأكثر من ذلك كانوا عاجزين عن ضبطه والتحكم فيه، مما سمح "لمجموعات من ذوى السوابق الجنائية والاجرامية" باستغلال الفرصة للقيام بالعنف والتعدى على ممتلكات وأرواح الابرياء، واتلاف جهودهم واقتصادهم لمدى سنوات لشراء سيارة أو غيرها.. ولسرقة واتلاف مرافق عموميـة..

ان هذا الطرح ينسجم تمام الانسجام مع الموقف المتكامل الذى بناه النظام عشيـة الاحداث، حيث أنه :

ـ يسمح باستمرارية اللعبة السياسية من حيث أنه يعفي القيادة الاصلاحية من أية متابعات، رغم غمزات بعض المسؤولين الحكوميين، بل ويمر بهم مباشرة لمناقشة المخطط الخماسي. في حين أنه في دولة تحترم نفسها كان المنطق، رغم شكلية البرلمان، يفترض على الاقل تقييما للسياسة الاقتصادية السابقة ونوعا من النقد الذاتي (وليس التلويح بـ"سنة البادية" والتخطيط والتفكير.. التي لا تشكل الا استمرارية لوقفة التأمل السيئة الذكر).

ـ يسمـح ـ وقد سمـح ـ بضرب القواعد المناضلة من خلال المحاكمات الصورية التي تلت الاحداث. وقد أظهرت الاستنطاقات البوليسية، باعتراف وشهادة المراقبين الاجانب، حقيقة التهمة الموجهة للمناضلين والتي لا صلة لها بالاحداث.

ـ يرفع الاحراج عن الجميع، باعتبار أن الاحداث مجرد عثرة في الطريق تسبب فيها عدد من "الصعاليك" ولا شيء يمنع من استمرار الحوار في اطار البرلمان وغير البرلمان، رغم الجرائد الموقوفة، والمقرات المسدودة، والمناضلين المعتقلين. فبالعكس، توفر هذه المسألة للنظام حرية التحرك في موضوع الصحراء ريثما تمر الزوبعـــة..

نقطة استفهام

* هذا مقتطف من مقابلـة للاستـاذ عبد الرحيـم بوعبيـد، الكاتب الاول للاتحـاد الاشتراكـي، مع مجلـة "جـون أفريـك" (العدد ١٠٧٠ – ٨ يوليو ١٩٨١) :

س : يقـال أن الملـك طلـب منكـم شخصيـا مرافقتـه الـى مؤتمـر القمـة الافريقـي...

ج : نعـم، لكننـي رفضت ذلـك، لانني لـم أخبـر لا بتطـورات قضيـة الصحـراء، ولا بمشاريـع الحكـم. ومجلـس الامـن الوطنـي الـذى كـان عليـه معالجـة هـذه الامـور، والـذى يساهـم فيـه الاتحـاد الاشتراكـي، لـم يتـم استدعـاؤه منـذ شهـور. أمـا مخطـط السـلام الـذى أعـده الملـك، فانني أجهـل عنـه كـل شـيء "...

* وهـذا مقتطـف مـن مقابلـة للاستـاذ عبد الواحـد الراضـي، رئيس الفريـق البرلمانـي للاتحـاد الاشتراكـي، مع مجلة "لوكانتينـون" الفرنسيـة، بتاريـخ ٣٠ يوليـو ١٩٨١ :

"ان الذهـاب الي نيروبـي قررنـاه قبل أحـداث الدار البيضـاء، شأننـا شـأن باقـي الاحـزاب السياسيـة. والامـر يتعلـق بالنسبـة الينـا باعطـاء الدليـل للـرأى العـام الافريقـي والدولـي، علـى أننـا موحديـن حول قضيـة الصحـراء، وسنبقـى موحديـن حتى النهايـة"...

بيننا وبين النظام : آلاف الجثث ..

على اثر اختطاف واغتيال الشهيد المهدى بنبركة، استجوب أحد الصحفيين الاستاذ عبد الرحيم بوعبيد، باعتباره مسؤول عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية آنذاك، حول ما اذا كان سيقبل من جديد التفاوض مع النظام، فأجاب بالنفي، وأضاف قائلا: "بيننا وبين النظام جثة المهدى" ...

واذا كان اغتيال رفيقنا وقائدنا الراحل قد شكل نموذجا عن أساليب القتل والارهاب التي يمارسها الحكم ضد شعبنا، فان انتفاضة يونيو ١٩٨١، تفرض أن: "بيننا وبين النظام آلاف الجثث" أضيفت الى الالاف السابقة.. ومن ثمة، فان كل من حاول تخطيها للعبور من جديد نحو التفاوض والمساومة، ليمد يده مرة أخرى ليد ملطخة بدماء الابرياء، فانما يصطف نهائيا بجنب أعداء الشعب المغربي..

شهادات حية
من واقع
انتفاضة
٢٠ يونيو

"حماية أطفال المغرب مسؤولية الانسانية جمعاء"

تقرير
الاستاذ مينيار عن زيارته للمغرب

بتكليف من الرابطة العالمية لحقوق الانسان والحركة العالمية للحقوقيين الكاثوليك، قام الاستاذ جان بيار مينيار، المحامي لدى محكمة الاستئناف بباريس، بزيارة للمغرب ما بين فاتح و٥ يوليو لتقصي الحقائق حول أحداث ٢٠ يونيو.

وبعد عودته، عقد ندوة صحفية يوم ١٩٨١/٧/٩، حضرها ممثلون عن الصحافة والمنظمات الديموقراطية، نذكر من بينهم: الجرائد اليومية "لوموند"، "لوماتان دو باري"، "ليبيراسيون"، "السفير" اللبنانية، ومجلة "الاكسبريس"، ومجلة "تيموانياج كريتيان"، واذاعة فرنسا العالمية والافريقية، ووكالة الانباء الفرنسية، وعصبة حقوق الانسان الفرنسية، ولجنة مناهضة القمع في المغرب، واللجنة الدولية لمناهضة القمع، ومنظمة العفو الدولية...

وفيما يلي النص الكامل للتقرير الذى تقدم به الاستاذ مينيار:

"ذهبت الى الدار البيضاء والرباط من فاتح الى ٥ يوليو ١٩٨١، منتدبا من طرف الفدرالية العالمية لحقوق الانسان والحركة العالمية للحقوقيين الكاثوليك، وذلك بغرض:

١) اعطاء حصيلة حول الحريات العامة والفردية في المغرب، على اثر أحداث الدار البيضاء، التي وقعت من ٢٠ الى ٢٢ يونيو ١٩٨١.

٢) اعطاء معلومات حول التوابع القضائية لهذه الاحداث.

٣) محاولة القيام بتعداد لضحايا القمع.

لقد توفرت لي، بمناسبة زيارتي للمغرب، امكانية الحديث الى الاشخاص الذين تحتم علي مهمتي اللقاء بهم.

لم تكن عرقلة السلطات الادارية والقضائية للملكة المغربية مباشرة أثناء القيام بمهمتي. غير أنني لم أتمكن من لقاء الاستاذ محمد كرم، المحامي بالدار البيضاء والذى كان رهن الاعتقال أثناء اقامتي بالمغرب، في مراكز الشرطة، في حين أنه كان علي ابلاغه رسالة شفوية وودية من نقيب المحامين بباريس.

كما لم أتمكن من مقابلة عامل الدار البيضاء، رغم أني قدمت طلبا بموعد للقائه.

في حين تمكنت من مقابلة السيد الفاسي الفهرى، الكاتب العام لوزارة العدل، وكذلك السيد الوكيل العام للدار البيضاء.

كما تمكنت من لقاء عدد من الاشخاص من نقابة المحامين بالرباط والدار البيضاء، وخاصة السادة نقيبي هاتين المدينتين، وبرلمانيين، ونقابيين، وأطباء، وجراحين، وممرضين، وعائلات مواطنين جرحى، وكذا جرحى أنفسهم، وشهودا آخرين من الواضح أنني أكتم هويتهم في هذا التقرير.

حالة الحريات العامة والخاصة في المملكة المغربية، كما لاحظتها في الفترة ما بين فاتح وخمسة يوليو ١٩٨١

من اللائق التذكير في مقدمة هذا التحليل، أن الاحداث التي وقعت في المغرب، جاءت على اثر الاضراب العام المنظم من طرف الكونفدرالية الديموقراطية للشغل يوم ٢٠ يونيو.

ان هذا الاضراب، الذى دعت له المنظمة النقابية احتجاجا على زيادة مهولة في الاسعار، مسّت مباشرة الاساس الغذائي الادنى للسكان، قد لقي نجاحا لا جدال فيه.

كما أنه من المناسب توضيح أن اعتقالات واسعة قد تمت في صفوف النقابيين، عشية يوم ٢٠ يونيو، أثناء توزيع المناشير الذى كان يتم في الازقة وبالقرب من المؤسسات.

ولقد تمت هذه الاعتقالات رغم انعدام أية قاعدة شرعية لها، في حين أن الاضراب مشروع في المغرب، وأن ترتيبات تنظيم اضراب ٢٠ يونيو، لم تكن في الظاهر تشكل أى اخلال خاص بالامن العام.

كانت الاستجابة بشكل مكثف لنداء الاضراب يوم ٢٠ يونيو، في سائر المدن المغربية الرئيسية، وخاصة في مدينة الدار البيضاء.

أ) حول مجرى الاضراب ومصدر الاحداث:

بدأ الاضراب بعدد من الاحداث تدل على المناخ العام الذى أرادت السلطات العمومية المغربية خلقه بهذه المناسبة.

ويظهر على الخصوص أن أغلبية سائقي الحافلات كانت مصممة بحزم على ألا تقوم بعملها في هذا اليوم. وحسب أقوال عدد منهم، التقوا في شبه تجمع عام عندما هاجمتهم الشرطة، وقد اضطر البعض منهم حتى الى تلقي العلاج بالمستشفى. وبعد ذلك تمت سياقة الحافلات في معظمها من طرف مستخدمين محجزين لا ينتمون الى المصالح العادية للسياقة. وقد تمت قيادة الحافلات على العموم، تحت حماية الشرطة.

وهنا أيضا تتطابق العديد من الشهادات التي تشير الى أن الحافلات بدأت تعبر أزقة الدار البيضاء في الصباح الباكر ليوم ٢٠ يونيو، مستعملة منبهاتها لتوحي بأنه لم تقع الاستجابة للاضراب في مستودعات الحافلات.

وحسب ملاحظة مجمع عليها في الدار البيضاء، ان نجاح اضراب ما مرتبط بشكل واسع بحسن أو سوء سير مصالح النقل. لذا فان القيام بتسيير الحافلات في هذا اليوم، وفي الصباح الباكر جدا، واستعمال المنبهات، اعتبر من طرف القسم الاعظم للسكان على أنه استفزاز حقيقي، ابتداء من اللحظة التي كان يتبين فيها لكل واحد نوعية أولئك الذين كانوا يقودون الحافلات.

والحدث الثاني الاكثر أهمية حصل بمناسبة اقتحام القوات المساعدة للشرطة، لمختلف أحياء الدار البيضاء، والتي حاولت في عدة مرات ارغام التجار على رفع ستارات دكاكينهم، بعد أن أغلقوها تطبيقا لشعار الاضراب.

ويظهر أن العديد من الاطفال كانوا يتجمهرون بمناسبة كل تدخل للقوات المساعدة للشرطة لدى أصحاب الحوانيت، وأن الاحداث جاءت من هذه التجمعات الصغيرة التي تشكلت تلقائيا حول الحدث الذى يمثله وبدون جدال، ضغط رجال الشرطة بهدف اعادة فتح الدكاكين. ومن هنا ستولد المواجهات.

في يوم ٢٠ يونيو تمت بمدينة الرباط اعتقالات مناضلين نقابيين ينتمون الى الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، حيث تم القاء القبض هناك على أعضاء مكتب الكونفدرالية الموجودين في مقرهم، الذي سيتم اغلاقه واحتلاله من طرف الشرطة.

وسيتم في مدينة الدار البيضاء اعتقال الكاتب العام للكونفدرالية، محمد الاموى، بمكتب عامل الدار البيضاء الذى تذرع بموعد لتنظيم القاء القبض على الكاتب العام للنقابة.

وقد جرت اعتقالات لمناضلين ينتمون الى الكونفدرالية الديموقراطية للشغل والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، في كل المدن المغربية: في الدار البيضاء، والرباط، وأكادير، وسيدى سليمان، والقنيطرة، ووزان، والعرائش، ومكناس، وآسفي، وبني ملال، وسيدى بنور، والجديدة، ووادى زم، وصفرو، ووجدة، والقلعة، وطنجة،

وتطوان ، وخريبكة ، وفاس، والحسيمة...

وقد مست الاعتقالات مائة واثنان وستون (١٦٢) مناضلا من الكونفدرالية والاتحاد الاشتراكي ، وفيما يخص المتظاهرين المعتقلين ، فقد أعلن الملك في مؤتمره الصحفي ، ليوم ٣ يوليو ١٩٨١ بالرباط، أن عددهم قد بلغ ألفين معتقل. ويظهر أن الرقم الاكثر صحة يتراوح بين ستة آلاف وثمانية آلاف معتقل. وسيطلق فيما بعد العديد من المتظاهرين من بين هؤلاء ، لكنه يظهر أن ما يقرب من ألفين شخص سيقدمون أمام المحاكم المغربيـــة.

ان كل نشاط نقابي ممنوع حاليا بمجموع التراب المغربي. فمقرات الكونفدرالية في الرباط والدار البيضاء مغلوقة ومحتلة من طرف الشرطة ، ومقر الاتحاد الاشتراكي بالدار البيضاء هو أيضا مغلوق ، وكذلك الشأن بالنسبة لمقرات جرائد المعارضة ، المغلوقة أيضا والمحروسة من طرف الشرطة.

ب) التوابـــع القضائيـــة:

يقدر اذن عدد المحالين على المحاكم بألفين شخص. الا أنه من الصعب القول في الساعة التي أحرر فيها هذا التقرير ، ما اذا كان هؤلاء الالفين سيحالون كلهم على محكمة الدار البيضاء ، وستصدر في حقهم الاحكام.

غير أن هذا لم يمنع من أن ما بين ثماني مائة وتسعمائة شخص قد حوكموا سلفا قبل تاريخ ٥ يوليو ، أو قدموا أمام المحكمة ، ونعلم من مصدر موثوق به أن عددا مهما من المواطنين لا زالوا معتقلين في أماكن الاعتقال المختلفة التي سنذكرها فيما بعد.

ثم انه اذا كان من السهل الحصول على معلومات متكاملة بخصوص مناضلي الكونفدرالية والاتحاد الاشتراكي بحكم مسؤولياتهم السياسية والنقابية وانتمائهم التنظيمي ، فانه من الصعب ضبط المعلومات حول مصير العديد من المتظاهرين الذين اعتقلوا في الدار البيضاء. وحتى العائلات تجهل ما آل اليه مصير أقاربها ، وهي تبين عن قلقها عندما ترى هؤلاء يعتقلون ويحاكمون أو ربما يقتلون دون أن تكون لها امكانية اغاثتهـــم.

ولقد صدرت الاحكام الاولى في مدينتي العرائش ومكناس، وشملت مناضلين من الاتحاد الاشتراكي والكونفدرالية ، وهي تتراوح ما بين ثلاثة وثمانية عشر شهرا سجنا نافذة في مكناس، وأحكاما بستة أشهر نافذة في العرائش.

ان مجموع هؤلاء المناضلين قد اعتقلوا ثم حوكموا في الوقت الذى لم تتبت فيه أية حجة مادية ضدهم. وبالتالي ، فان انتماءهم للتنظيمات السياسية والنقابية هو المستهدف من خلال المتابعات القضائية الحالية ، وهو مصدر الاحكام التي صدرت في حقهم. وسيمثل حوالي عشرون منهم أمام محكمة الدار البيضاء يوم ١٠ يوليو. كما سيحاكم ٨٢ منهم بالرباط حوالي ١٣ يوليو.

وكل هذه المحاكمات التي ستجرى سواء في الرباط أو في الدار البيضاء ، تتم في اطار المسطرة الجنحية أو الجنائية.

ففيما يخص المسطرة الجنائية التي تهم أغلبية المتظاهرين المعتقلين على اثر الاحداث ، فانها تتعلق بتهم السرقة والضرب والجرح أو الاخلال بالامن العام ، كما منصوص عليها في ظهير ١٩٣٥.

وفيما يخص المسطرة الجنحية ، فهناك تهمة ـ نموذج تشمل عدة تهم سنتعرض لتفاصيلها في الحالة الخاصة بالنقيب بنعمر.

وقد لاحظت أثناء زيارتي لمحكمة الدار البيضاء أن القاعة كانت غاصة يوم ٣ يوليو بحوالي ٨٠ الى ١٠٠ مواطن جلهم شباب تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٢ سنة ، حفاة الاقدام ، ثيابهم رثة وغير منظفين ، تبدو عليهم آثار الاهانة والترهيب مما يجرى. وقد بلغت الاحكام المطالب بها في حقهم ٥ سنوات سجنا مرفوقة باجراءات الابعاد.

ولاحظت في قاعة أخرى بمحكمة الدار البيضاء ، ما أسميه محكمة الجرحى ، حيث كان هناك ما بين ٢٠ و٢٥ شابا ، أغلبهم يحملون جبسا وضمادات ظاهرة ، تدل على أنهم جرحوا ، واعتقلوا ، وعولجوا ، ثم في ظرف وجيز من الزمن أحيلوا على المحكمـــــة.

كما أحيل على محكمة الدار البيضاء عدد من الملفات في المادة الجنائية. والاحكام المطالب بها هنا هي ٢٠ سنة حبسا و٢٠ سنة ابعادا ، بالنسبة لبعض المتظاهرين المتابعين مثلا بسرقة بعض قنينات من الحليب فقط. والاحكام الصادرة في حق هؤلاء هي ١٠ سنوات حبسا و١٠ سنوات ابعادا.

وبديهي أن حقوق الدفاع تداس بشكل صارخ في اطار هذه المساطر. ومن المسلم به أن هذه الملاحظة لا تستهدف في أى حال من الاحوال المس بحضور وشجاعة واخلاص محامي الدار البيضاء ومجلس نقابتهم ، الذى علينا أن نشيد بما يقوم به خدمة لمبادئ الدفاع والحرية.

والجدير بالذكر أنه يستحيل عمليا على محام ما أن يقوم بعمله في الوقت الذى لا تتوفر فيها داخل قاعة المحكمة حتى امكانية جلوسه ، ولا يمكنه الاطلاع على فحوى المسطرة الجنحية أو الجنائية ، ولا يمكنه رؤية موكله ولا حتى التحدث اليه قبل أن يدعي الدفاع عنه ، ثم ان تعيين المحامين من طرف المحكمة يتم في آخر لحظة ، والتأجيلات المطالب بها للتمكن من تحضير أحسن للملفات ومساعدة الاشخاص المعتقلين ، ترفض منهجيـــا.

ويجب أن أسجل هنا أنني لم أتمكن من مشاهدة محاكم قضائية للقاصرين على اثر أحداث الدار البيضاء. اذ أن كل الذين مثلوا لحد الان أمام المحاكم يتجاوز سنهم الثامنـــة عشـــرة.

ويحكى ، طبقا لشهادات متعددة ومتطابقة ، أن العديد من الاطفال القاصرين

جنائيا ، الذين ألقي عليهم القبض أثناء المظاهرات لم يسلموا الى آبائهم الا مقابل مبالغ تتراوح ما بين ٣٠٠ و٣٠٠٠ درهما . وقد وصل الامر حتى الى القاء القبض على بعض رجال الشرطة بتهمة الارتشاء على اثر هذه المتاجرة الحقيقية بالاطفال .

ج) تعـــــداد الضحـايـــــــا :

لا يظهر لنا بالامكان أن نعطي بالتدقيق رقما مدققا للضحايا على اثر أحداث الـدار البيضـــــاء .

أولا، لان السلطات ترفض تقديم أى نوع من الاثبات حول حقيقة الاحداث وتوابعها كعدد الجرحى والقتلـــى .

بيد أنه أمام مائتي ألف متظاهر ، وهو الرقم الذى أعطته الكتابة العامة لوزارة العدل ، تدخلت على التوالي ثلاثة أنواع من القوات المكلفة بحفظ الامن . أولا ، القوات المساعدة التي تم تجاوزها بسرعة ، ثم الدرك الذى تم تجاوزه بدوره ، وفي النهاية الجيش الذى يبدو أنه بدأ باطلاق النار .

ويبدو أن الامر بالتدخل واطلاق النار قد اعطي ابتداءا من الساعدة الثالثة زوال يوم السبت ٢٠ يونيو ، وقد تكون المواجهات دامت الى حدود الثانية صباحا ، ثم استئنف اطلاق النار يوم الاحـــد .

وفيما يخص عدد القتلى المعلن عنه من طرف وزارة الداخلية، فانه يقف عند رقم ٦٦ قتيلا ، بينما تؤكد مصادر متطابقة من معرض الجثث بالدار البيضاء ، ومركز اسعاف رجال المطافئ بنفس المدينة ، أن عدد الضحايا قد بلغ ٦٣٧ قتيلا . وقد أعلنت أرقام أكثر ارتفاعا من مصادر مختلفة تصل الى حوالي ألف قتيل .

وهذه الارقام لا يمكن التأكد منها ، والرقم الذى أعطيناه يبقى هو الرقم غير الرسمي الاكثر جدية . بيد أن عددا من الاشارات تدل على أن السلطات تعمل كل شيء للحيلولة دون اكتشاف الحقيقة . فهكذا مثلا ، تبتر سجلات الحالة المدنية بكيفية لا تسمـح بتسجـل الوفيـــات .

والمستخدمون الطبيون في مختلف المؤسسات الصحية التي وجه اليها الجرحى ، يشيرون بكيفية قاطعة الى العدد الكبير جدا للمصابين بجروح بليغة ، وكذلك العدد المهم للوفيات التي حصلت أثناء نقل الجرحى أو أثناء استشفائهم .

وتجدر الاشارة الى أن الجرحى الذين أفلتوا من عمليات الاعتقال الواسعة قد لجؤوا الى عائلاتهم . وهذه الاخيرة تخفي الجرحى ، لان أى جرح هو علامة مشكوكة قد تكون لها عواقب قضائية وخيمة على المعنييـــن .

أما أماكن الاعتقال التي كدس فيها المعتقلون فهي : معرض الدار البيضاء ، عين حرودة الواقعة بين البيضاء والمحمدية ، مجموع المقاطعات الحضرية لمدينة الدار البيضاء ، مخافر الشرطة ، وكذلك القبو الكبير لبنك المغرب الذى تم حجزه .

هناك تدقيق : يظهر أن ستة وعشرون شخصا لقوا حتفهم من جراء الاختناق في المكان المدعى "روش نوار" على اثر ظروف التكديس . ومن مصدر أكيد ، توفي ثلاثة أشخاص أثناء تقديمهم للنيابة العامة . وقد تكون هذه الوفيات الثلاث العاقبة المنطقية لتفاقم مضاعفات الاختناق التي لوحظت أثناء الاعتقال .

وفيما يخص الاسلحة المستعملة ، يظهر أنها كانت أسلحة نارية فردية ، رشاشات أو بنادق . واذا كانت آليات مصفحة قد استعملت ، فذلك لهدف الردع فقط ، لكنه لا يظهر أن مصفحات أو دبابات أطلقت النار على المتظاهرين .

وقد أعطـي لنا عدد كبير من التدقيقات حول نوعية الاشخاص المجروحين أو المقتولين . فقد انهال الجنود بالضرب على رجل مسن حتى الموت ، وذلك بالقرب من مقر سكناه ، ولم يتمكن ابنه الذى وصل في غضون ذلك ، الا أن يأخذ رأس والده بين ذراعيه ويشهد لحظاته الاخيرة .

وحسب طبيب كان يوجد بمستشفى ابن رشد ، نقلت شابة ثقبت حنجرتها برصاصة ، وقد توفيت من جراء الاختناق .

وهناك أطفال عديدون قتلوا أو جرحوا خلال هذه المجابهات . وقد أعلن من مصادر أكيدة مرة أخرى ، أن عشرين طفلا لقوا حتفهم في حي سيدى البرنوصي ، بالضاحية العمالية بغرب الدار البيضاء . وقد تمكنت من لقاء أخت أحد الاطفال المقتولين بعين الشق . كان هذا الطفل يبلغ تسع سنوات ونصف ، وقد أصابته رصاصة بندقية في الكليتين . ويظهر أنه توفي فور اصابته بهذه الرصاصة .

وقد تمكنت في النهاية من رؤية طفل عمره أربعة عشر سنة ، مصاب بجرح خطير ، اذ اخترقت جسده رصاصة دخلت من البطن وخرجت من الكليتين .

ويمكن اعتبار أن الثلث على الاقل من الاشخاص المقتولين ، مكون من أطفال في سن باكرة أو في سن المراهقة .

خـــاتـمـــــــــة

ان الحريات العامة والخاصة في المغرب حاليا ، تدعو للقلق الشديد . فأى نشاط نقابي ذى معنى غير ممكن الان في هذا البلد ، بحيث أن مجموع المقرات النقابية للكونفدرالية الديموقراطية للشغل مغلقة أو محتلة من طرف الشرطة ، وكذلك الشأن بالنسبة لبعض مقرات المعارضة السياسية وادارات الصحف .

وقد دخلت الشرطة على اثر المظاهرات الى بيوت الناس بغية القاء القبض على كل الشبان واقتيادهم الى أماكن الاعتقال . ان هذا انتهاك واضح لحرمة المسكن باعتبار أن الشرطة تتدخل دون تفويض وخارج أية مسطرة للجرم المشهود .

ان الحريات العامة ، مثلها مثل الحريات الفردية ، لم تعد محترمة اليوم في

مجموع المملكة المغربية في اللحظة التي نعد فيها هذا التقرير .

والمتابعات القضائية مثيرة للقلق بنفس الدرجة. فالتهم الموجهة ضد المواطنين من قبيل الاختلاق المحض. ولا مرافعات حضورية، بمعنى أن الشهود غير مدعويين لحضور الجلسات، ولا تتم أبدا مقابلة رجال الشرطة الذين حرروا المحاضر مع الاشخاص المتهميـــن.

وحقوق الدفاع، بغض النظر عن شجاعة المحامين، هي حاليا حبر على ورق في المحاكـم المغربيـــة.

وأخيرا، فيما يخص عدد القتلى، فان وزير الداخلية وعامل الدار البيضاء أعطيا لحد الان رقم ٦٦ قتيلا، وهو سلفا ثلاث مرات ضعف الرقم الذى أعلن رسميا على اثر أحداث ٢٠ يونيو. ويمكن الاعتماد على رقم ٦٣٧ قتيلا كأساس جدى.

بيد أنه من اللائق الاخذ في الاعتبار أن الاسباب الجدية العميقة لسخط جماهير الدار البيضاء مرتبطة بالارتفاع المهول لتكاليف المعيشة والمواد الغذائية الاساسيـــة.

وبما أن نفس الاسباب تنتج نفس العواقب، وأنه لم يتخذ أى اجراء جدى لمعالجة الوضع، فان نفس الاحداث قد تتكرر في أية لحظة.

ان ما يمكن تسميته بالقمع الواسع النطاق ضد الجماهير دون تمييز بين الرجال والنساء والاطفال، يطرح مشكلا سياسيا وأخلاقيا متميزا. ومن ثمة تبدو الضرورة الملحة لتكوين لجنة دولية تحول هيبتها دون امكانية الطعن فيها، للتحقيق في أقرب الاجال حول الظروف التي جرى فيها القمع المهول لايام ٢٠ و٢١ و٢٢ يونيو ١٩٨١.

ويليق أن يكون هدف اللجنة بوجه خاص، كشف النقاب عن عدد الاطفال ضحايا هذا القمع، وبأكثر ما يمكن من الدقة، سواء منهم الجرحى أو الموتى.

فلا محل في هذا المجال لسيادة الدولة عندما يتعرض جزء من سكانها، وبوجه خاص الاطفال، للقمع من طرف نفس الدولة. فالطفل المغربي ليس فقط ملك للشعب المغربي، وبالاحرى للدولة المغربية، بل انه ملك للانسانية جمعاء...

وبالتالي فان المشكلة يجب أن تهم الانسانية جمعاء".

٩ يوليو ١٩٨١

جـان بيـار مينيـار

محامي لدى محكمة الاستئناف بباريس

*

"رئيس المحكمة يتلقى الاوامر من الوزير"...

شهادة
المحامين المطرودين من المغرب

أرسلت مجموعة من المنظمات العالمية، حقوقيين الى المغرب لتقصي الحقائق حول الاحداث التي عاشتها الدار البيضاء وعدة مدن مغربية أخرى، وللحضور كملاحظين في المحاكمات التي عقبت هذه الاحداث.

وبالفعل، فقد توجه الى المغرب كل من:

ـ الاستاذ ميشيل زفريان، المحامي لدى محكمة الاستئناف بباريس، معينا من طرف الفدرالية العالمية لحقوق الانسان، ولجنة الحقوقيين الكاثوليك.

ـ السيد راوول ويتنبورغ: صحفي، ممثلا عن ثلاث نقابات عمالية اطالية كبيـــرة.

ـ الاستاذ أندريه ترامبلاى: محامي، أستاذ بجامعة مونريال بكندا، ممثلا عن الجمعية العالمية للحقوقيين.

ـ الاستاذ ايف كلينييك: محامي لدى محكمة الاستئناف بايكس آن بروفانس، ممثلا عن الجمعية العالمية للحقوقيين الديموقراطيين والكونفدرالية العامة للشغل (سي، جي، تي).

ـ الاستاذ مغربي عبد العزيم: ممثلا عن اتحاد المحامين العرب.

ـ الدكتور رجاح قبال: ممثلا عن نقابة المحامين المصريين.

وقد وصلت هذه الشخصيات الى الدار البيضاء يوم ١٢ يوليو. ويوم ١٤ يوليو تم استدعاؤهم في الساعة السابعة والنصف صباحا وطلب منهم مغادرة المغرب، وعندما

طلبوا قرار الطرد ، أخبروا بأنهم سيجدونه بانتظارهم في باريس.

والجدير بالذكر أن الغرف التي كانوا يقيمون بها في الفندق تعرضت للتفتيش، وتكررت العملية في المطار وتم حجز كل الملاحظات التي جمعوها .

ولدى عودتهم ، أنجزوا تقارير عدة عن زيارتهم ، وعقدوا ندوة صحفية بباريس يوم ١٣ يوليو حضرها ممثلون عن الصحافة والمنظمات الديموقراطية. وفيما يلي ملخص لاهم ما ورد في الندوة الصحفية :

لقد ابتدأت عمليات اعتقال المناضلين النقابيين ومناضلي المعارضة الاشتراكية من داخل المقرات قبل يوم ٢٠ يونيو : في الدار البيضاء وحدها تم اعتقال ١٨٠ مناضل يوم ١٩ يونيـــو.

وقد اعتقل العديد من مناضلي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والكونفدرالية الديموقراطية للشغل في مدن لم تعرف أي حدث : بني ملال ، الناضور ، القنيطرة ، آسفي ، سيدي بنور ، الجديدة ، طنجة ، أكادير ، مكناس...

وقد أشارت كل التقارير الى الخرق السافر لابسط الحريات النقابية والسياسية ، وهكذا ، فجرائد المعارضة معرضة للحجز ، والاعتقالات لا زالت مستمرة في ظروف غير قانونية ، واستشهد التقرير في ذلك بحالة أحمد بنجلون ، محامي متدرب وعضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي ، الذى اعتقل يوم فاتح يوليو الماضي ، ويظهر أنه لا يزال محجوزا لدى الشرطة منذ ذلك التاريخ ، في حين أن المدة القانونية لا يجب أن تتجاوز ٧٢ ساعة. ومنذ التاريخ المشار اليه لم تتمكن عائلته من رؤيته ، ولا أي محام من زيارتـــه.

وكمثال آخر ، ذكر السادة الحقوقيون ، الطرد الذى تعرض له مسؤولو بعض النقابات : الماء والكهرباء ، النقل والبريد .

وعن سير المحاكمات وظروفها ، فقد تمكنوا من حضور محاكمة النقيب بنعمرو ، و٨١ مناضلا آخرا ، وقد أوردوا الملاحظات التالية :

ـ لقد عبر رئيس المحكمة ، الرئيس الزوبيرى ، عن اهتمامه باحترام الشرعية ، وأن المتهمين الـ ٨٢ المقدمين أمامه يتوفرون على هيئة كاملة للدفاع عنهم .

ـ لقد كان أغلب أعضاء هيئة الدفاع حاضرين لتشكيل حرس الشرف لنقيبهم المتابع عند دخوله قاعة المحكمة ، والذى قال عنه رئيس المحكمة بـ"أنه لا يتوفر الا على الاصدقـاء" .

وقد كان نقباء محامي المغرب حاضرين بجانب أعضاء مجلس نقابة محامي الربـــاط.

ـ لقد كان المحامون والمتهمون يستطيعون التكلم بكل حرية داخل المحكمة ، وهكذا فقد استطاعوا التحدث الى البعض منهم وخصوصا النقيب بنعمرو الذى عكس لهم

ظروف اعتقاله (في مرحاض) واستنطاقه (معصوب الاعين) ، وكذا الطريقة التي تم بها طبخ محضر الشرطة ، الذى يحمل توقيعا مزورا .

ـ تميزت الجلسة الاولى بخروقات عدة : فمثلا رفض الاستماع الى شهود الدفاع في حين أن وكيل الملك له الحق في ذلك متى شاء .

ـ عدم السماح للعائلات بحضور المحاكمات .

وهكذا "فان المسطرة المتبعة خلال الجلسات ، لا يمكن أن تعطي الضمانات لاى سير نزيه للمحاكمات ، هذه الضمانات التي يخولها ميثاق حقوق الانسان" .

وقد أجمعت كل التقارير على الخلاصات التالية :

١) سرقة الجثث (على الاقل ٦٤٠) التي يرفض تسليمها للعائلات .

٢) احتجاز الجرحى من طرف قوات الامن ، وسيقهم للمعتقلات دون أدنى اسعاف ، وهكذا فقد كدس ٣٥ جريحا في زنزانة مساحتها خمسة أمتار على ثلاثة ، مما أدى الى وفاة ٣٢ منهم .

في جلسة تمت في الاسبوع الذى تلى الاحداث ، اقتيد المتهمون الجرحى في حمالات الى المحكمة ، وقد توفي من بينهم ثلاثة.

٣) يتعرض المعتقلون الى أصناف من التعذيب الوحشي خلال اعتقالهم .

٤) مصرع العديد من الاطفال خلال الاحداث.

٥) تشكيل محاكم بشكل غير عادى في الدار البيضاء ، وتعيين المستشارين من طرف وزارة العدل . ويلاحظ غياب أي دفاع بالنسبة لاغلبية متهمي الدار البيضاء .

٦) ارهاب وتهديد عائلات الاطفال الجرحى .

٧) يؤكد كل المحامين المغاربة الذين تم الاتصال بهم ، أن رئيس المحكمة يتلقى الاوامر مباشرة من وزير العدل (وهو الوزير الاول في نفس الوقت) .

٨) تعرض عدد كبير من الاطفال لتقتيل وحشي وهمجي .

وقد طالب المبعوثون الستة بتشكيل لجنة عالمية للتحقيق في الاحداث التي عاشتها الدار البيضاء ، يمكنها الاتصال بعائلات الضحايا ، والتحقيق حول مصرع الاطفال ومصـــدره .

*

"ملفات فارغة.. وشجاعة فائقة"...

شهادة الاستاذين شاربير وكوكيس

بتكليف من الكونفدرالية النقابية للمحامين الفرنسيين، والجمعية العالمية للحقوقيين الكثوليك، والرابطة العالمية لحقوق الانسان، والاتحاد الدولي للمحامين، والفدرالية الوطنية لاتحادات المحامين الفرنسيين الشباب، واتحاد المحامين الشباب لدى محكمة باريس، وبتكليف أيضا من نقيب المحامين بمدينة باريس، قام الاستاذين شاربيـر وكوكيس، بزيارة للمغرب بين ٢٦ و٢٨ يوليو، لحضور المحاكمات الجارية. وبعد عودتهما عقدا ندوة صحفية بباريس يوم ٨١/٨/٦، حضرتها الصحافة المحلية والدولية وممثلون عن مختلف الهيئات والمنظمات الديموقراطية.

وتجنبا لتكرار المعطيات التي سبق عرضها ضمن التقارير السابقة، نورد فيما يلي ملخصا مركزا لتقرير الاستاذين:

"لقد كان الهدف الاساسي من زيارتنا للمغرب هو حضور المحاكمة التي جرت بأكادير وشملت عشرات المواطنين من بينهم الاستاذ الطيب الساسي نقيب محامي أكاديـــر.

والجدير بالذكر أن هذه المدينة لم تعرف أية أحداث، بينما كان الاضراب العام فيها ناجحا.

"لقد تم اعتقال الاستاذ الساسي بمدينة أكادير وتم اقتياده الى مدينة الدار البيضاء بهدف اتهامه بالمشاركة في الاحداث الدامية التي عرفتها هذه المدينة، لكنه تمكن من تكذيب هذا الاتهام واثبات تواجده بمدينة كولمين يوم السبت ٢٠ يونيو

حيث كان يرافع بمحكمتها. وعلى اثر ذلك تم ارجاعه الى أكادير لمحاكمته بتهمة توزيع منشور ينادى بدعم الاضراب الذى دعت اليه الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، بالاستناد الى ظهير ١٩٣٥، وقانون ١٩٥٥ المتعلق بالصحافة. ولقد تم سجنه في الدار البيضاء بزنزانة صحبة مجرمين، وعندما التقينا به كانت رجلاه لا تزال تحمل آثار التعذيب. أما ملفه القضائي فقد كان فارغا، بالاضافة الى أن احتجازه غير قانوني. والادهى من ذلك أنه يتابع بمقتضى الجرم المشهود حول منشور وزع منذ شهـــر مضـــى.

وقد حضر المحاكمة أزيد من سبعين محاميا للدفاع عن النقيب الساسي والمواطنين الاخرين. وقد أدوا مهمتهم بشجاعة فائقة وكفاءة عالية أثارت اعجابنا كملاحظين أجانب من حيث جودة المرافعات وصراحتها رغم التطويق الشديد الذى عرفته المحكمة من طرف رجال البوليس والمخابرات.

كما أن مدينة أكادير كانت محاصرة بقوات الامن التي أقامت حواجز عدة حولها وداخلها، خاصة عندما ابتدأ عمق النقاش السياسي داخل المحكمة.

وبالنسبة الينا كمحامين فرنسيين، حضرنا المحاكمة وتتبعنا كل فصولها ونقاشاتها، حيث وعدنا رئيس المحكمة بالسماح لنا بقراءة بيان عند انتهاء المحاكمة، لكننا حرمنا من ذلك في آخر لحظة بدعوى أن المحاكمة قد دامت طويلا ولم يعد بالامكان تمديدهـــا...

أما زملاؤنا المغاربة، فلقد عانوا من شتى العراقيل لحرمانهم من مزاولة مهمة الدفاع، بدءا من منعهم مقابلة موكليهم بتبريرات شكلية واهية، وانتهاءا بجو التخويف والارهاب الذى خلقته السلطات حيث ثلاث أرباع الحاضرين من رجالها.

والجدير بالذكر أن وضعية زميلنا النقيب الساسي التي شدت اهتمامنا عن قرب، ما هي في الحقيقة الا نموذجا عن المتابعات اللاقانونية والخروقات وتلفيق الملفات واللجوء الى الضغط والتعذيب وغيرها من الاساليب التي يتعرض لها المواطن المغربي، وخاصة المناضلون في قواعد الاحزاب والنقابات الديموقراطية.

واذا كان ضغط الرأى العام الديموقراطي يرغم من حين لاخر النظام المغربي عن التراجع النسبي عن اصدار الاحكام (كحالة النقيب الساسي) فان مناضلي القواعد والمواطنين بشكل عام، يعانون من شتى أنواع التعسف والاحكام القاسية، وهذا ما أشار اليه النقيب الساسي نفسه خلال محاكمته عندما قال ما معناه: "عندما أفكر فيما لاقيته شخصيا كنقيب للمحامين، فانني أرتعد لما يمكن أن يلحق بالمواطن في هذا البلـــد"...

*

كلمة حق

بقلم طالب عربي

للمرة الرابعة أزور المغرب..

غادرته بعد أن أنهيت دراستي، الا أنني لم أفقد عادة زيارته كل سنة. يشدني رباط وثيق بهذا البلد وهذا الشعب، وبأصدقائي الذين قضيت معهم سنوات طويلة هنا، نقتسم فيها هموم الشعب الفلسطيني والشعب المغربي، ونتطلع فيها الى المستقبل.

الا أن زيارتي هذه السنة لم تكن عادية، فلم يمر بعد شهر على الاحداث التي زلزلت المغرب وخصوصا مدينة الدار البيضاء. كان التفتيش دقيقا في الجمارك، والشرطة تطرح أسئلة عديدة وغريبة وكأنهم بالفعل مصابون بالهواس.

على كل.. لم تكن زيارتي عادية هذه السنة.. وحتى المغرب لم يكن عاديا.. هذا ما لاحظته لاول وهلة. الناس ليسوا كما تركتهم السنة الفارطة، وهذه الاحياء ليست كما كانت في السنة الماضية.. تغير كل شيء، والاحداث خلفت آثارها العميقة على كل شيء..

قصدت بيت صديقي الاول، وبالرغم من حرارة الاستقبال وكلمات الترحيب المعتادة، أحسست بأنه هو الاخر ليس كما هو، تغير كثيرا. لقد كبر بعشر سنوات في سنة واحدة. فقد كثيرا من وزنه..

ـ انك تغيرت كثيرا..

ـ كل شيء هنا تغير.. الحياة تدهورت حتى ارتطمت بالارض.. والهموم تلاحقك في الصباح.. تلاحقك في المساء.. شبح الجوع يطاردك طوال اليوم، ولا تعرف كيف سيكون الغد. أتتذكر عندما قلت لك بأنني محظوظ، وعائلتي محظوظة، لانني تمكنت من اتمام دراستي، وسأوفر للعائلة حياة لا بأس بها، أتتذكر؟.. حياتنا اليوم أكثر بؤسا مما كانت عليه، اخوتي ربما سيضطرون قريبا للتوقف عن متابعة دراستهم ليلتحقوا بجيوش العاطلين، والجوع، والفقر المدقع، ربما سيطرق بابنا قريبا؟.

"ـ كيف تطور الوضع هكذا فجأة، لا أحد كان ينتظر أن تخرج الناس الى الشارع؟..

كل شيء أصبح لا يطاق.. الاسعار ارتفعت حتى لامست السقف، الخضر مفقودة أو نادرة، والمواد الاساسية لا تباع الا في السوق السوداء، وحتى لو كانت موجودة فلا أحد يستطيع الاقتراب منها، أصبحت كالاسلاك الكهربائية.

ماذا اذن سيأكل ذلك الفلاح الذى ضربه الجفاف حتى النخاع. ماتت الماشية: الرأسمال والربح، وبقي فوق أرض جذباء..

ماذا سيأكل ذلك العاطل الذى يقضي نهاره متسكعا بالشوارع بحثا عن أى عمل.

ماذا سيأكل ذلك العامل الذى يربح ١٥ درهما في اليوم عندما يصبح ثمن كيلوغرام من الدقيق ١٫٨٠ درهما، وثمن ليتر من الحليب ٢٫٤٠، وثمن كيلو من السكر ٣٫٥٠، وثمن ليتر من الزيت ٥٫٥٠، وثمن كيلو من البطاطس ٢٫٥٠، الخ...، وعندما تكون خمسة أفواه على الاقل بانتظار رجوعه عند المساء. فخمسة عشر درهما لا تكفي اليوم حتى لاعداد وجبة من الخبز والشاى..

وحتى ذلك الموظف الصغير الذى يحتضن عائلته، ماذا سيأكل؟

فخرجوا الى الشارع ليصيحوا: نريد الخبز.. وبماذا أجابهم الطاغية: ان لم يقتلكم الجوع فسأقتلكم أنا..

كانت المجزرة رهيبة.. قوات القمع تطلق الرصاص بطريقة عمياء. دون هدف. وكان الصياح يتعالى وسط المتظاهرين العزل.. يفرون من الرصاص. يختبؤون وراء السيارات. يختبؤون في المنازل، في أى مكان. بماذا تراهم سيقاومون هذا الجنون؟ ماذا تنفع الحجارة أمام الرصاص، وحتى الماء الساخن الممزوج بالماء القاطع الذى كانت تلقيه النساء من أسطح المنازل.. ماذا سينفع أمام وحشية وهمجية التتار والمغول؟.. امتزج دم العاطل والفلاح.. دم العاطل والطفل.. وارتوت هذه الارض المعطاءة مرة أخرى بدم أبنائها البررة..

كانت المجزرة رهيبة.. الجثث ملقاة في كل مكان، ولا أحد يستطيع الاقتراب منها.. لا زالوا يحرسونها.. فقد خافوا أن تقوم مرة أخرى.. وحتى الجرحى لا أحد

يقوى على اسعافهم ، بل انهم يدخلون المنازل بوحشية ليأخذوا الاموات من عائلاتهم . يقتادون الجرحى ، وحتى غير الجرحى الى المعتقلات ، ولما امتلأت حملوهم الى المعرض، ولم ينسوا بالطبع أن يأخذوا معهم كل متاع يروقهـــم ..

كانت الاحياء مطوقة بالدبابات والشرطة والجيش والقوات المساعدة والدرك ، ومن حين لاخر كنت تسمع طلقات الرصاص تقطع هذا الصمت الرهيب الذى خيـم على المدينـة.. وفي نفس الوقت كانت فرق الجيش تدرم النيران في الدكاكيـن الصغيرة والسيارات ، وتكسـر الواجهـات.. المتظاهرون لم يمسوا الا رموز الغنـى والبذخ ، أمـا الباقي فقد كان من فعلـة زبانيـة النظـام ..

"ـ لماذا توقف كل شيء فجأة؟ لماذا لم تستمر الانتفاضـة كما في ايـران؟..

"ـ بماذا سيواجـه هذا الشعب الاعزل قوات البطش؟ بماذا سيقاوم ليدافـع عن نفسـه؟ كان الطاغيـة مصمما على أن يستمر في التقتيل الى ما لا نهايـة. ألا تتذكـر أنه صرح بعد ١٦ غشت أنه مستعد للتضحية بثلثي الشعب للحفاظ على عرشه؟

في ايران كان هناك الخميني يقود الثورة من فوق ، ومن تحت كانت هناك أحزاب منظمـة مصممـة على الاطاحة بالشاه. كانت تقود الجماهير وتؤطرها وتدفعها للاستمرار. أما هنا فعندنا قيادات لا تعرف ممارسة السياسة والنضال سوى في الصالونات وبعضهم متورط مع النظام حتى العظم.. ماذا كان يفعل أحدهم في باريس؟ ماذا كان يفعل وهو يعلم أن هناك اضرابا عاما يوم السبت ، وأن النظام لا يعرف سوى القمع ؟ حكى لي أصدقائي العائدين من فرنسا عن تصريحاته للتلفزة والصحافة ، وسمعنا تصريحات الاخرين هنا... كلام يندى له الجبيـن.. أهؤلاء هم الذين يدافعون عن مصالح الشعب؟ أين كانوا عندما خرج الشعب الى الشارع؟ أين كانوا عندما كان الشعب يقتل ويقمع ؟ ربما كانوا ينتظرون كما في ٢٣ مارس ٦٥ أن تسيل الدماء ليتخطوها الى القصر ، من أجل المساومة من جديد؟

يـوم الاثنيـن ما بعد الاحداث جمع وزير القمـع نواب الدار البيضاء ومن بينهم ما يسمى بالمعارضيـن.. ولم يخجلوا من استنكار "الفتنـة" التي قام بها الشعـب..

لقد صرح بعضهـم للصحافة الاجنبية بأنهم بريئيـن من الاحداث (هل الاطفال الذين ذبحوا ليسوا أبرياء) وكالعادة مستعدون للتفاوض مع النظام. أهؤلاء هم قادة الشعب؟ الشعب برئ منهم ، لانهم لا يقودون سوى أنفسهم ، وفقا لمصالحهم الخاصـــة.

وبدون حياء يطل الطاغيـة يوم الاربعاء ، ليخاطب من قتلهم بالامس بالمئات "شعبـي العزيـز"... وليخبرهم أنه ذاهب للمقايضة بالصحراء.. وبالطبع يتبعـه "المعارضون" المنتفعون ليباركوا ما يفعله الطاغية.. يقولون : الصحراء أتعبت الشعب وأثقلت كاهلـه و... ، لم تتعبنا الصحراء ، بل هم الذين أتعبونا . يشككونا في يقيننا ،

في كل مرة موقف جديد وتبرير يصحبـه.. كيف تريد من الشعب أن يثق في من يتلـون كالحربـاء "تـا تـا"؟ وأى حق أو منطق يخول لك أن تسأل مغربيـا : هـل أنت مغربـــي؟..."

كـم تبـدو الصـدف غريبـة...

فكـأن ٢٠ يونيـو هو ٣٠ مـارس، يـوم الارض.

والذين يساومون في الصحراء ، لا يختلفون عمن يساومون على أرض فلسطين وشعبها.. مـن أنظمـة ورجعيـة عربيـــة..

لن أتكلف عناء وصف الاحياء التي مررت بها لاصل الى بيت صديقي الثاني. كما أنني ـ وكما فعلت لحد الان ـ لن أدخل في كثير من الجزئيات. فما يهمني هو أن أنقل ما لا يستطاع قوله داخل المغرب جهرا.

كان اللقاء حارا وحزينا. عانقني ، وبعد لحظات صمت قال :

ـ أخـي قتلوه.. استشهـد.. لم يكن وحده، بل سقطوا بالمئات. في حينا وحده عشرات. لا ندرى بالضبط كم العدد.. عندما سمعت أمي الخبر ، تحجرت عيناها. لم تدرف ولا دمعة واحدة، بل غمغمت قائلة: عندما كان ينعي الينا أحد شهداء المقاومة أيام الاستعمار ، لم نكن نبكي ، بل كنا نزغرد..

احدى النسـاء العجائـز زغردت عندما سمعت طلقات الرصاص. ظنت أن المتظاهرين من المقاومة وجيش التحرير ، وأن الجيش جيش المستعمر.. قبضوا عليها ، وحوكمت بسنتين سجنا.

منذ الاحداث وحينا في حـداد. كل العائلات فيه مست : اما مقتول ، واما مجروح ، واما معتقل. المحاكمات لا تتوقف هذه الايام..

ومع كل هذا لا زال يحلو للبعض أن يتكلم عن "الديموقراطية و"المسلسل الديموقراطي" و... "الديموقراطية" لا يعرفها الا الاغنياء ومحترفي السياسة. ولا تمارس الا داخل الصالونات. أما الشعب فما انفك يواجه القمع والجـوع..

رفضوا أن يعطونا جثة أخي.. أنكروا أن تكون عندهم أية جثة.. وعندما أصررنـا ، هددونا بالويـل ان نحن ألححنا على ذلك. أتدرى ماذا فعلوا بهم؟ حفروا الخنادق. رموهم بها ، وردموا التراب فوقهم تماما كما تدفن الكلاب المسعورة.

يخافونهم حتى وهم أمواتا. يريدون أن يمحوا أى أثـر لهم.. لكنهـم يخطئـون. ألم يفعلوا نفس الشيء بشهداء ٢٣ مارس؟ بل ألم يمحوا كل أثر للمهدى بن بركـة؟ الا أن الشعب لا ينسـى أيا من شهدائـه. الاجـداد يحكون للابـاء فالاحفـاد ، فيبقـى تاريخ الشعب حيـا ، لان ذاكرة الشعب لا تنسـى..

ابن جارنـا انتزعوه من بين يدى أبويه وهو يحتضـر. ولا نـدرى لحـد الان أيـن هو. هـل مات أم لا يزال حيـا ؟

حاكموا رجلا لانه حاول اسعاف جريح، ثلاث سنوات سجنا.

قانون الغاب هو السائد، ولربما كان قانون الغاب أرحم.. الا أن الشعب لا ينسى أعداءه.. سيأتي اليوم الذى سيأخذ فيه الثأر لابنائه، وسيكون اليوم شديدا"...

في الطريق الى بيت صديقي الثالث، يتغير الديكور. انك تنتقل فجأة من عالم البؤس الى عالم سحرى جديد، فتظن أنك اما غارق في حلم عجيب، واما أن يدا سحرية ـ كما قرأنا في قصص الاطفال ـ قد امتدت لتنتشل هؤلاء البؤساء من فقرهم المدقع...

استقبلني الصديق بحرارة أمام فيلته، وهمس:

ـ كم يقتلني الحزن أيها الصديق العزيز.. كم يحزّ في نفسي أن أستقبلك هنا حيث كنا نطل على العسكر وهم يطلقون الرصاص بجنون، فتتساقط الناس كالجراد.. جاءت دباباتهم الى هنا لتحرسنا، وكأن الذين خرجوا يطالبون بالخبز حيوانات مفترسة أتت من الغابة، فجاءوا ليحمونا منها.

كم أصبحت أخجل من نفسي.. أخجل من هذا المحيط الدائر بي الذى أصبح يخنقني.. أسأل نفسي عشرات المرات في اليوم: هل هنا مكاني؟ هل هذا هو انتمائي؟ وأجيب نفسي: كلا، ليس هنا مكاني ليس هذا انتمائي.. مكاني بينهم.. لكنني حائر، كيف يمكن الاقتراب منهم والتقرب اليهم؟..

قدمت له سيجارة الا أنه رفضها:

ـ لم أعد أدخن منذ أن حدثت الانتفاضة.. صدمتني.. كيف أشترى علبة سجائر "مالبورو" وثمنها يعادل ثمن ٣ أو ٤ كيلوغرام من الدقيق.. أصبحت أكره هذا الغنى الذى يحيط بي.. تضاعفت ثروة أبي مرات خلال السنوات الاخيرة نتيجة صفقة عقدها مع أحد كبار الضباط في الجيش.. انهما يأتيان بالسلع من الصحراء ويبيعانها هنا، فيجنيان من وراء ذلك أرباحا هائلة.. أصبحت متيقنا من أنها ليست ثروته، بل هي ثروة الشعب.. لقمة عيشهم يسرقونها منهم.. واحد يغتني وطرف يفقد خبزه اليومي، والا لا يمكن أن تحدث الموازنة.. ففي بلد يعيش اقتصاده خمولا، بل تراجعا مستمرا، لا يمكن لاحد أن يغتني الا عن طريق تفقير الاخرين..

لم يبق هناك أى اختيار بعد الرصاص، فالدم سطر بخطوط عريضة الفاصل بين القاتل والمقتول.. والمتفرج لم يبق له أى مكان، بل أصبح المفروض على كل واحد أن يلعب دوره فوق الخشبة، ربما قوة الشعب المنظمة والضاربة غير موجودة الان، لكن ليس الحل في الخمول، بل في أن يساهم كل منا في بنائها عبر الالتحام بهذا الشعب في كل موقع من مواقعه"..

انتفاضة ٢٠ يونيو في الصحافة الدولية

الغاية تحطيم قوى اليسار الحقيقي والحصيلة قد تكرر سابقة بوكاسا

"السبت الاسود" في الدار البيضاء

لا يمكن فهم الاحداث الدامية التي انفجرت يوم السبت ٢٠ يونيو في مدينة الدار البيضاء في أثناء الاضراب العام الشامل الذى دعت اليه "الكونفدرالية الديموقراطية للشغل"، وأسفر في النهاية عن مقتل ٦٠٠ شخص أغلبهم من الاطفال وطلاب المدارس والشباب العاطل عن العمل، وعدد من المعتقلين يتراوح ما بين ٢٠٠٠ شخص حسب الملك الحسن نفسه، وأكثر من ٦٠٠٠ تبعا لتقديرات لجنة المحامين الفرنسيين.

(...) هذه الاحداث لم تنبت فجأة من العدم، فمنذ بداية السنة الحالية عرف المغرب سلسلة من الازمات السياسية لم تعكسها الصحافة العربية والاجنبية. (...) وهذه الوقائع عندما ننظر اليها الان نجد أنها تشكل سلسلة مرتبطة الحلقات كان الهدف منها تحطيم قوى اليسار الحقيقي النامي الذى يتمثل في القواعد العريضة للاتحاد الاشتراكي والكونفدرالية الديموقراطية للشغل. (...)

وبعدما تحدثت كاتبة المقال عن الاحداث التي عاشها الفقيه بن صالح وبني ملال، وكذا عن الوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشها المغرب هذه السنة، استطردت تحت عنوان "ترف فاحش وفقر مدقع" قائلة:

"ومدينة الدار البيضاء التي يبلغ عدد سكانها أربعة ملايين نسمة والتي شهدت الاحداث الدامية الاخيرة، هي صورة مصغرة عن المغرب كله لانها المدينة الحديثة اذ تتركز فيها نسبة أكثر من ٥٠ في المائة من النشاط الاقتصادى بجوانبه

الصناعية والمصرفية والتجارية. وهي في الواقع عبارة عن عوالم مختلفة لا تجمع بينها الا اللغة أو الديانة، فهناك المدينة العصرية المستلقية على شاطئ المحيط الاطلسي ببنوكها وشركاتها وفنادقها الفخمة ومقاهيها وشوارعها الصاخبة، وعلب الليل والمراقص التي تجعلها قطعة متقدمة من أوربا وجدت هنا في محيط من البؤس لا صلة لها به. وعلى أطراف هذه المدينة الحديثة تمتد الاحياء البورجوازية بقصورها التي تخجل شواطئ الكوت دازور وفلوريدا من الحياة المترفة التي تمارسها داخلها البورجوازية المغربية، والتي يرمز اليها ذلك القصر الاندلسي الذى شيده ولي عهد السعودية على شاطئ عين الذئاب وأقام حوله سورا عاليا يمنع سكانه حتى من رؤية المحيط الاطلسي المقابل.

حول هذه المدينة المترفة تمتد مدن الصفيح حيث قاع المغرب بأطفاله الحفاة ومتسوليه وعاطليه وباختصار البروليتاريا الرثة التي تسكنه.

ولعل أكبر صورة عن هذا التناقض الذى تحياه الدار البيضاء وبالتالي المغرب هي رؤية مجموعة من الفتيان والشبان قادمين من الاحياء الشعبية في الواحدة ليلا لمراجعة دروسهم على أضواء الاعمدة الكهربائية الموجودة في الاحياء البورجوازية.

هذه الصورة رأيتها بعيني، ورأيت أيضا رجالا ونساء وأطفالا يجوبون شوارع وأحياء آنفا وبولو وكاليفورنيا البورجوازية في الساعات الاولى من النهار للبحث في صناديق القمامة عن بقايا ونفايا لا تستهلكها كلاب المنطقة.

في هذه المدينة انفجر الصبر الشعبي المغربي الاسطورى يوم ٢٠ يونيو... صرخ الناس بؤسهم فردت عليهم السلطة بالرصاص وسقط مئات الضحايا من الشبان والاطفال وتلاميذ المدارس والامهات. أول ضحية كانت امرأة، والجرحى الاولى كانوا أطفالا، وبعد ساعات امتلأت المستشفيات ومراكز الشرطة والسجون وتحول معرض الدار البيضاء الدولي الى معتقل شبيه بمعتقل سانتياغو في الشيلي، واستخدمت الشاحنات العسكرية بعدما غصت هذه الاماكن للاعتقال المؤقت في الشوارع.

وبعد ظهر اليوم نفسه عاشت المدينة في ظل نظام منع التجول، وحاولت الحكومة في البداية أن تخفف من أهمية الاضراب معتبرة أنه كان فاشلا من خلال التصريحات الرسمية التي أدلى بها وزير الداخلية ورئيس الحكومة على التوالي، لكن الاضراب استمر يومي الاحد والاثنين والمواجهة الدامية ظلت قائمة. وبدأت المحاكمات التي ما تزال مستمرة حتى كتابة هذا المقال. (...)

واختتمت الصحفية مقالها بخاتمة تحت عنوان "أسئلة مطروحة" قائلة: "وخلال هذه الفترة برزت أسئلة عديدة: ما هي نتائج هذا الاسبوع الدامي على مستقبل المغرب الاجتماعي والسياسي؟ هل سيذهب الملك الى حد منع الكونفدرالية الديموقراطية للشغل من العمل وحل الاحزاب السياسية، أم أنه سيتراجع عن القمع ويسمح بعودة "الحياة الديموقراطية النسبية" الى البلاد؟ وماذا سيكون موقف أهم

الاحزاب السياسية (الاتحاد الاشتراكي) في هذه الحالة؟ هل يعتقد أن الديموقراطية التي يحلم بها مستحيلة في ظل النظام القائم أم أنه سيجرب مرة أخرى الاستمرار تحت تهديد العصا المرفوعة؟

أسئلة تتردد هنا في كل الاوساط، ويبقى المغرب غريبا ومثيرا، ففي الوقت الذى كانت تجرى فيه هذه الاحداث كان المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي يعقد اجتماعات متوالية في بيت عبد الرحمن اليوسفي أحد قادة الاتحاد ويتصل مع الصحافة ويصدر البيانات للتنديد بالقمع، وأيضا يعود أمينه العام عبد الرحيم بوعبيد من رحلة الى باريس أجرى فيها اتصالات مع مسؤولي الحزب الاشتراكي الفرنسي، ثم يخرج عضوان من المكتب السياسي هما عبد الرحمن اليوسفي والمهدى علوى للمشاركة في مؤتمر يعقد في بغداد. أما علي يعتا الامين العام لحزب التقدم والاشتراكية الذى أثنى في البرلمان، علنا، على دور قوات الامن في حماية النظام، والذى رافق الملك الى نيروبي، وأصدر حزبه بيانا يساند فيه سياسة الملك الجديدة في الصحراء فقد صودر جواز سفره ومنع من مغادرة البلاد الى موسكو حيث كان ينوى أن يشرح للسوفيات سياسة المغرب الجديدة.

وتأتي الغرابة أيضا من أن الملك، بعد الاحداث الدامية، يلقي خطابا في عيد الشباب (١٠ يوليو) وهو ذكرى ميلاده ليعترف بأن الدولة مسؤولة عما جرى ولينتقد بشدة قرارات الزيادة في الاسعار، وليعلن أنه لا يهتم بحركة (نصف مليون صعلوك)، ويطلب مهلة ثلاثة أشهر لمعالجة الوضع من خلال تثبيت السكان في الارياف. ولكن وجهة الاحداث الجديدة لن تتضح بالكامل الا بعد صدور الاحكام بحق المجموعات السياسية والنقابية التي ستمثل أمام القضاء ابتداء من هذا الاسبوع. وقد أثارت هذه الاحداث موجة من التضامن في أوروبا مع الكونفدرالية الديموقراطية للشغل وشكلت قضية موت الاطفال بالمئات نقطة سوداء في الصورة التي كان الملك يطمح الى المحافظة عليها. وكل المؤشرات تدل على أن سابقة (بوكاسا) قد تتجدد في المغرب لان هناك هيئات دولية نافذة تستعد منذ الان لاجراء تحقيق دولي شامل عن هذه الفضيحة التي يرجح أن تثير أصداء واسعة شبيهة بتلك التي انفجرت في أعقاب حوادث افريقيا الوسطى. خصوصا أن وجود الحزب الاشتراكي في الحكم (في فرنسا) يكشف ظهر الحسن اعلاميا وسياسيا في بلد حليف وتقليدى للمغرب.

واذا تذكرنا أن المسلسل الذى أطاح بالامبراطور بوكاسا بدأ هنا من خلال نشر معلومات عن جرائمه في قتل الاطفال وذلك على رغم وجود نظام صديقه جيسكار ديستان أدركنا ــ وقد غاب هذا النظام الحليف أيضا للحسن الثاني ــ الصعوبة التي سيواجهها هذا الاخير في طمس ما حدث في الدار البيضاء وتحجيم أبعاده التاريخية.

"السفير" ١٩٨١/٧/١٧

أشباح الدار البيضاء

" الحياة جميلة في شهر يوليو على مرتفعات الدار البيضاء . الهواء فيها منعش وعليل ، الفيلات تمتد على الخضرة ، وترى من خلال القضبان المحيطة بها ، بساتين كبيرة مفروشة بالعشب ، نافورات محفوفة بالورود ، مسابح تحيط بها الزهور . نعم ، جميلة هي الحياة في هذا الجو من البذخ ، من الهدوء ، من السعادة والمرح . وفي سيارة ، على بعد عشرة دقائق تتغير المناظر . لا خضرة ولكن أرض جذباء ، لا نافورات ولكن شمس حارة تضرب على الاحجار ، لا عشب ولكن أراضي شاسعة حيث تمتد ، ملتقية تقريبا مع الارض ، بقع رمادية غريبة . تقترب فتأخذ البقع شكلا . انها أكواخ من القصدير ، مرتبط بعضها بالاخر ، أزقة عفنة حيث يلعب الاطفال أفواجا أفواجا . هنا تبدأ مملكة الحرارة ، الغبار القذارة والذباب . هنا يهاجمك الفقر ، الوسخ ، البؤس ، والجوع . هنا تبدأ مدينة القصدير . مدن القصدير تنتشر في كل مكان من الدار البيضاء . خصوصا هناك حيث لا تنتظرها : وسط المدينة ، وعلى بعد خطوات من فندق الدار البيضاء الفخم ، حيث يتنعم أغنياء الكويت . على ناحية وأخرى من "الاوتوروت" القاصدة الى الرباط ــ وهنا تتكاثر أكواخ القصدير وتمتد حتى جانب الطريق التي يقطعها الاطفال الحفاة جريا ــ ، على بعد مئات الامتار من الاحياء الراقية التي تحيط برفاهيتها بؤسهم المتفاقم . من المستحيل أن تتناهم . كم عدد الذين يسكنون هذه المزبلات؟ يقال : مليونان من أصل ثلاثة ملايين التي تقطن الدار البيضاء . وعددهم يتزايد دون توقف : في هذا الوقت يتدفق الفلاحون المعدمون من جراء الجفاف الحاد الذى لم يعرف المغرب مثله منذ

قرن. على حاشية الاكواخ يتجمعون في الخيام مع دجاجهم وأغنامهم ونسائهم والمئات، الالاف من أطفالهم.

"كل شيء كما كان من ذى قبل"

هنا، انفجرت، على حين بغتة، الانتفاضة الشعبية يوم ٢٠ يونيو الماضي. في "الكاريان سانطرال"، يحكي عجوز، وهو جالس على حصيرته ويحرك رأسه، بأن لا شيء بقي عاديا منذ الزيادات في الاسعار: "كل شيء أصبح غاليا جدا، دفعة واحدة، حتى اننا لم نعد نجد ما نأكل". السبت صباحا، جاءت سيارات الشرطة، ككل يوم، لتطوف بأزقة مدينة القصدير. لا يعرف بالضبط كيف بدأ كل شيء. العجوز يؤكد بأن الشرطة هي التي بدأت بشتم الاطفال. وآخر يقول بأن الاطفال هم الذين بدأوا برمي الحجارة. الحجارة هنا في كل مكان: تصلح لتثبيت الاسقف القصديرية، الحجارة وافرة هنا. وهذا الصباح حوالي الحادية عشرة، بدأت تحلق، بعنف قوى حتى أن الشرطة فزعت وتخلت عن الميدان للاقوى في المعركة: "في هذه اللحظة كان الجميع بالخارج. وضعنا حواجز بالعجلات والاحجار والقصدير حتى نمنعهم من المرور".

طوال خمس ساعات كان سكان مدينة القصدير أسياد الميدان. لكن مع الرابعة بعد الزوال، والحر شديد، وصلت المصفحات الرشاشة الاولى، وعلى الطريق كانت دبابات الجيش الاولى. وهنا أصيب الناس بالرعب. العديد منهم اختبأ في أكواخه، لكن ليس جميعهم، وليس بسرعة: الجيش أطلق النار بشكل عشوائي مخلفا العديد من الضحايا أغلبهم شباب: "لقد كان الشباب مسعورا، يريد أن يقاوم". العديد منهم اعتقل. وفي مساء السبت، عند هبوط الظلام، "طهرت" مدينة القصدير، بسرعة فائقة، في ربع ساعة كالعادة.

في الاكواخ، كانوا يحصون المتغيبين. من مات، من اعتقل؟ مستحيل أن تعرف. فالجيش عندما انسحب حمل معه كل الجثث. "يظهر أنهم يحفرون هناك في الخلف، ويدفنون الموتى في خندق مشترك. لا نعرف، لا نعرف أى شيء". الاثنين ١٣ يوليو، المئات غادرت مدينة القصدير مع الفجر، متجهة نحو المحكمة حيث تشرع المحاكمات: الامهات خصوصا كن مسعورات من الغضب واليأس. وسيرجعن في المساء، دون أن يتمكن من معرفة أى شيء. من يعرف ربما غدا، ان شاء الله، سيكون الابن هنا، مع احدى المجموعات التي تقدم يوميا أمام المحاكم؟. يتحدثون عن ألفين، ستة آلاف، ثمانية آلاف معتقل. متوسط السن: ما بين ١٥ و٢١ سنة. عائلات كثيرة تنتظر، وبدون صبر. "في البداية خفنا. الان، انتهى، سنخرج الى الشارع أن لزم ذلك. سنعاود الكرة. انهم انهم يضعوننا أمام التحدى؟ فليكن".

لا، الجمر لم ينطفئ. الغضب ينمو، والتمرد يتمخض. لسبب بسيط: كل شيء

كما كان من ذى قبل. دائما الجوع، البطالة، الضياع. في الازقة الضيقة حيث يتصاعد الغبار، يتربع الرجال الارض يخامرهم السبات. لا عمل. "في هذا الزقاق حيث تعيش أربعة عشر عائلة، ثلاثة رجال فقط يعملون. الاخرون؟ ينتظرون".

... "لماذا تمردوا يوم السبت ٢٠ يونيو؟ ما الاستثناء الذى حصل؟ سؤال غبي. لم يحصل أى شيء استثنائي. "أنا، لانني جائع، دائما جائع" يقول عجوز بصوت متعب. كان يبيع الخيط والصوف، ومنذ مدة طويلة، لم يعد يستطيع شراء السلع التي يحتاجها. ماذا يفعل؟ عاطل. كيف يعيش؟ هو نفسه لا يعرف. يعد: اللفت ٢٫٥٠ درهما، البطاطس ٢٫٤٥، نصف ليتر من الزيت ٢٫٧٥، نصف كيلو من لحم البقر ٨ دراهم. كم ثمن لحم الغنم؟ يضحك: "لا أعرف. لا آكله قط. لا يوجد هنا. ان أعداءنا الطبقيين هم الذين يأكلون لحم الغنم"...

"نوفيل أوبسرفاتور" ١٩٨١/٧/١٨

*

شاهد عيان
يروى عن مجزرة الدار البيضاء

نشرت جريدة "لومانيتي" مقتطفات من شهادة شاب فرنسي عاش أحداث ٢٠، ٢١، ٢٢ يونيو، وهذه الترجمة الكاملة لما ورد :

السبت صباحا. "كنت جالسا في مقهى قرب ساحة السراغنة. الشرطة تمر لترغم التجار على فتح دكاكينهم. الحشود تتجمع. فبدأت "مردة" (القوات المساعدة) تضرب بعصيها الخشبية الطويلة التي يبلغ طولها مترا.

في الحادية عشرة. "قوات القمع تهاجم الساحة. المتظاهرون يختبؤون خلف السيارات. بدأت القنابل المسيلة للدموع تتساقط. المتظاهرون يردون بحرق السيارات ورمي الحجارة. ثم يتفرقون في الاحياء وهم ينددون بالقمع الوحشي".

حوالي الثانية عشرة. "قوات الشرطة تحاول عزل الاحياء. رجل مات اللحظة في ساحة السراغنة. لقد كانت طلقة رصاص. في هذه اللحظة كان رصاص البنادق والرشاشات يطلق تقريبا في كل مكان، دون سابق انذار".

"لقد كانت مجزرة حقيقية. الناس تلجأ الى المنازل. رأيت طفلا يقتل بين يدى أمه التي أطلت من النافذة. ورضيع هشمت جمجمته بفعل قنبلة مسيلة للدموع".

"الرعب، ولكن أيضا الغضب، استوليا على الناس. في كل الاحياء نظمت مظاهرات".

"العساكر يدخلون المنازل. لقد قطعوا لرجل ساقه بحربة بندقية ورموه في

شاحنة. رأيت عجوزا قتل في مكانه عندما أخذ كيسا من الدقيق من أحد المستودعات.

"الاعتقالات كانت عديدة. حملوا كل الذين يتراوح سنهم بين ١٥ و٢٠ سنة. في المساء كان الجيش يطلق الرصاص على كل شيء يتحرك. فلت طفل عمره تسع سنوات من حراسة والديه فقتل في الشارع".

"من المستحيل معرفة العدد الحقيقي للقتلى. بقيت الجثث ملقاة على الشارع. الجيش يمنع العائلات من حمل جثث ضحاياها. جثث قليلة فقط كانت مغطاة بالاكفان. عجوز حلاق يسكن الحي، أطلق تسجيلا قرآنيا حتى يتشهد المحتضرون".

"في زقاق بني مكيلد وحده، خلف اطلاق الرصاص ستة عشر قتيلا".

"جمعت الجثث قرب الساحة، وبقيت الى الغد في الشارع. فتش الجنود كل المنازل لاخذ الموتى من عائلاتهم. أما الجرحى فقد اعتقلوا في الحين. كثير من الجرحى كدسوا في ساحة معرض الدار البيضاء دون أدنى علاج.

"حكى لي جارى الذى يشتغل بأحد المستشفيات، أن الجنود أتوا وحملوا كل الجرحى، حتى الذين كانوا على طاولة العمليات. العديد منهم لم يعش".

الاحد والاثنين. "الاعتقالات مستمرة. المنازل التي قدمت أدنى مساعدة للمتظاهرين أفرغت من سكانها.

"يرفضون تسليم الشهادات اللازمة للدفن، لاجبار العائلات على الذهاب عند الشرطة.

"استمر اطلاق النار أيضا يومي الاحد والاثنين. لا يعرف كم عدد الموتى. المآت. والمعتقلون؟ الالاف. الشرطة تحاول الاغتناء، اذ يطلب مليون مقابل اطلاق ابن اعتقل ظلما.

لقد دبرت الشرطة والجيش عمليتهما عن سابق اسرار. فقد رأيت بعيني رجال الشرطة ببذلتهم، يكسرون الواجهات الامامية للسيارات ويحرقون الدراجات النارية. في نفس الوقت، الحياة مستمرة في الاحياء الغنية. الرصاص يطلق في باب مراكش، وعلى بعد مائتي متر، الدكاكين الفخمة فاتحة أبوابها".

"لومانيتي" ١٩٨١/٧/١

*

الوضعية ما تزال متفجرة في المغرب

"وراء الواجهات السياحية وقصور الزليج، مدن القصدير.. وراء الشواطئ البحرية، أكواخ القصدير المائلة. امحمد، ٢٤ سنة، ومع أصدقائه من حي الفداء، يستيقظون باكرا كل صباح. الهدف: ايجاد عمل صغير لليوم. الحظوظ قليلة والمنافسة قوية. لكن ليس أمام امحمد اختيار آخر: عليه أن يعيل عائلته (خمسة أطفال)، وأخ زوجته سرح من عمله منذ ثلاثة أشهر. منذ ذلك الحين وعائلة امحمد، وعائلة أخ زوجته وأبويهما بدون مورد.

أصل امحمد ليس من الدار البيضاء، بل من قرية صغيرة جنوب مدينة سطات. بسبب الجفاف ــ الذى لم ير مثله منذ ٣٥ سنة ــ هرب امحمد من البادية والتحق بعائلة زوجته. لقد ترك قطيعه لابيه ــ الماعز والاغنام لا تجد ما تأكل منذ مدة طويلة. على الطريق الرابطة بين سطات ومراكش يمكن أن ترى الفلاحين وهم يوقفون السيارات ويعرضون عليهم الاغنام، ملكهم الوحيد، ٢٠ فرنك للرأس. خسارة. لكن ٢٠ فرنك خير من أن يتركوا الماشية تموت جوعا.

ليس امحمد الحالة الوحيدة: يقدر عدد المغاربة الذين ينزحون من البادية ليوسعوا مدن القصدير بالدار البيضاء، بألف ومائتي شخص يوميا.

..."حتى في الرباط العاصمة الادارية، ست مائة ألف نسمة، توجد أيضا مدن القصدير، لكنهم يخفونها. أكبرها حي يعقوب المنصور، المحادى البحر"...

(...) "من المؤكد اذن أن هناك سخط شعبي. وقع اضراب عام، ردت

الحكومة المرعوبة بالقمع الوحشي، وفي كل مكان، كان التمرد. قدم لي امحمد كأس شاى عند مدخل كوخه القصديرى الشديد الحرارة. قال لي بعناد: "لا، لست خائفا، الشرطة لا تجرؤ على القدوم الى هنا. أنا لست خائفا، لكني سئمت، أريد الذهاب الى فرنسا، هل أستطيع أن أجد عملا هناك؟".

..." كيف لا يحصل هذا، عندما ترفع الحكومة فجأة أثمان المواد الغذائية الاساسية ما بين ٢٠ و٨٠ في المائة، بحجة ممارسة حقيقة الاسعار، وتنسى في نفس الوقت ممارسة حقيقة الاجور، في حين أن البطالة كثيرة جدا؟ لقد تم فعلا رفع الاجور الدنيا في فاتح ماى، لكن أرباب العمل لا يطبقونها.

ويشتد سخط امحمد وأصدقائه عندما يرون كل يوم أن المغرب ليس فقيرا، وبأن التقشف لا يمس الجميع. يقول "فالوزراء، هم، زادوا لهم في الاجور". وعندما يذهب الى آنفا ويرى الفيلات الرائعة تخفيها الورود، أو الى الرباط، الى حي السويسي، يتأكد من أن انتفاضته عادلة"..

يحكي امحمد: "يوم الاضراب، السبت ٢٠ يونيو، أثارت الشرطة الناس. فكل التجار الصغار أضربوا وأغلقوا دكاكينهم، ولم يكن بامكانك شراء ولو عود ثقاب في المدينة. لكن الحافلات كانت تعمل: فعشية الاضراب، أجبر السائقون تحت التهديد على النوم في المستودعات للتأكد من أنهم سيعملون في الغد. ويوم الاضراب كانت الشرطة تصاحبهم. وهذا أغضبنا، فبدأ الشبان برمي الحجارة، هكذا ابتدأت الامور..." ويؤكد فرنسي يقطن الدار البيضاء بأنه "منذ الحماية لم يشهد اضراب نجاحا مثيلا".

بعد ذلك، هاجم المتظاهرون كل ما يرمز الى الغنى. فأحرقوا العجلات، وأشعلوا النار في الابناك. فجاء الجيش ليعوض الشرطة التي فقدت زمام الامور. وبدأ يطلق النار بعشوائية. فكانت الحصيلة: آلاف من الجرحى، مئات من الموتى. وتبين الشهادات بأن رقم ٦٣٧ قتيلا الذى أعطته المعارضة، غير مبالغ فيه. فقد حكى طبيب قائلا: "في المستشفى الذى أعمل به، رأيت أطفالا عمرهم ستة عشرة شهرا مصابين بالرصاص"، وتضيف ممرضة "وفي المستشفى الذى أعمل به، أتوا بسبعة وتسعين جثـــة" (...).

جريدة "لوماتان" الفرنسية ٨١/٧/١

*

في المغرب العربي .. ضجة

ثمة ما يدعم الاعتقاد بأن المغرب العربي يعيش حاليا مخاضاته الاكثر صعوبة منذ سنوات استقلاله السياسي. ويمكن القول أن هذه المخاضات على تنوعها وتفاوتها تدعم الاعتقاد بأن تاريخ المغرب العربي يعيش نقلاته وقفزاته جماعيا.

ان المؤشرات التي يطفح بها سطح هذه المنطقة كثيرة ونذكر منها :

ـ أحداث الدار البيضاء في المغرب الاقصى التي جاءت لتضع كل الملفات على الطاولة. الوضع الاقتصادى، الوضع الاجتماعي، الوضع الديموقراطي، ووضع الصحراء الغربية.

وما من شك في أن هذه الاحداث التي وقعت يومي ٢٠ و٢١ حزيران الماضي، والتي تركت في الشوارع أكثر من ٦٠٠ جثة حسب تقرير لجنة العفو الدولية، سوف تكون حدا فاصلا بين مرحلتين سياسيتين في المغرب الاقصى. وهي على هذا النحو قد أكدت أن اللعبة الديموقراطية التي تجرى فصولها هناك منذ ١٩٧٥، لا زالت تحتاج الى أصول ديموقراطية ترتكز اليها.

ـ الاستفتاء الذى طرحه الحسن الثاني كاقتراح لحل مشكلة الصحراء الغربية. ورغم كون هذا الاستفتاء قد مثل بادرة انفراج على صعيد هذه الازمة، الا أن ضعفه الذى قد يكون قاتلا أنه لم يأت من قوة الملك، وهو يجعل الجميع (المعارضة المغربية، البوليزاريو، الجزائر) يتخوفون من امكانية تحقيقه أو التزام الملك به كما نصت عليه وثيقة قمة نيروبي الافريقية. فواقع الامر، أن الملك حين عاد الى الرباط من نيروبي

بدأ يردد "أن الاستفتاء هو اقتراح من بين الاقتراحات"، وهو ما اعتبر في ذلك الحين بمثابة الخطوة الاولى على صعيد التراجع الذى سيعود بالمشكلة الى تعقيداتها الاولى.

ـ وفي اللحظة التي تبدو فيها ديموقراطية الحسن الثاني على عتبة الانهيار وهي تبحث لنفسها عن ركائز أخرى، تبدو فيها ديموقراطية بورقيبة على طريق النهوض. ولا شيء يحز في نفس الحسن الثاني أكثر من أن يرى "نصائحه" الى بورقيبة قد أخذت طريقها الى العمل في الوقت الذى اضطر فيه ـ هو ـ الى تطبيق عكسها. والعكس يمكن قوله أيضا بالنسبة لبورقيبة. ان يوم ٢٦ يناير ١٩٧٨، في تونس لا يفوقه هولا ودموية وسوادا الا يوم ٢٠ يونيو الماضي في الدار البيضاء.

وعلى أية حال يبقى لبورقيبة أن يتباهى أنه كان أكثر حكمة من غيره ذلك أنه لم يستعجل في اعطاء هذه الديموقراطية كما أنه لا يزال يصر على القول أن الديموقراطية لا تعطى لاى كان. ومن ناحية المعارضة التونسية فيحق لها هي أيضا أن تتباهى بالقول أنها لم تكن معارضة ولدت بقرار، وان كانت قد ولدت من صلب الحزب الحاكـــــم.

ان أحداث الدار البيضاء الاخيرة اذا كانت قد برهنت على محدودية المسلسل الديموقراطي في المغرب الاقصى، فانها بالمقابل قد جعلت النظام في تونس ينتبه الى أمر خطير. وهو أن الديموقراطية اذا لم تكن على أصولها، فانها لن تنهي حالات الصدام أو الشغب التي تخيف النظام والتركيبة الحاكمة.

وليس من المؤكد أن الجزائر بعد الان ستظل بعيدة عن هذه التفاعلات، فالدورة الخامسة لحزب جبهة التحرير التي انتهت أعمالها قبل أسبوع، والتي ناقشت الملف الثقافي في البلاد، قد رسمت ما يمكن تسميته بـ"مرحلة ما بعد بومدين".

والواقع أن هذه المرحلة الجديدة قد بدأت منذ ما يزيد على السنة حين اتجهت القيادة الجزائرية الى فتح ملفات الزراعة والتصنيع وأخيرا التعريب. ان ما يعطي لهذه التسمية شرعيتها ذلك الحسم الذى جاء مع ابعاد أو تجميد كل من بوتفليقة واليحياوى من المكتب السياسي.

ولم يكن تجميد هذين العضوين البارزين مجردا من حسابات السياسة في البلاد، وانما كان ينطلق من قرار حسم الصراع داخل السلطة بالقضاء على طرفي الصراع نفسيهما لصالح مركزة السلطة بين يدى الجيش والحزب. ان بوتفليقة المناصر للفرنسية أو اليحياوى المناصر للعربية، لم يكن في وسعهما الا أن يهزم أحدهما الاخر. وكان ذلك انتصارا للجيش الذى لا يعترف بسلطتهما، كما هو انتصار للحزب الذى كان لا بد أن يقف على حد وسط من أجل الحفاظ على وحدته، وفي الاخير كان ذلك انتصارا لبن جديد وتياره الانفتاحي.

ان مرحلة ما بعد بومدين قد بدأت مع فتح ملفات سرقات الدولة وتنظيم الحزب من جديد وتنظيف الادارات ودراسة المشكلة الثقافية ونقد سياسة التصنيع

الثقيل، وليس من المؤكد أن تقف عند هذا الحد. فكثير من المراقبين يلاحظون أن الجزائر تتدرج ببطء نحو انفتاح ليبرالي يتطلع اليه الكثير وأن بن جديد الذى لا يريد لنفسه أن يظل تحت ظل الشجرة سيخرج يوما ما الى الشمس.

كل هذه المؤشرات تؤكد أن المغرب العربي يعيش نقلة جماعية في تاريخه. وليس من باب ترتيب الاشياء اعتباطيا وعلى نحو يغرى بالصدفة. وانما عودة الى الوراء تعطي لذلك مسانده التاريخية.

ففي أواسط الستينات، عاش المغرب العربي نقلة سياسية جماعية تمثلت في "تعاونيات الدولة" في تونس ومركزة السلطة السياسية فيها، وفي الاطاحة ببن بللا في الجزائر التي منحت للجيش فرصة مركزة سلطته، أما في المغرب فقد كانت حوادث الدار البيضاء (مارس ١٩٦٥) قد وضعت كل السلطات بين يدى الملك بعدما تم القضاء على المعارضة.

كان الامر نفسه قد حصل في أواسط الخمسينات، فما أن انطلقت الثورة في تونس ضد فرنسا، حتى لحقت بها انتفاضة المدن في المغرب تطالب بالاستقلال. ثم جاءت الثورة الجزائرية التي وجدت امتداداتها في كل من تونس والمغرب. وكان أن مثلت تلك السنوات نقطة البداية في التفكير نحو بناء مغرب الشعوب، بعدما طرح شعار من "طنجة الى قابس".

اليوم يشبه كثيرا البارحة. ففي الستينات، وحين تم استقلال كل من تونس والجزائر والمغرب، انطلقت مشكلة كان اسمها موريتانيا ما لبثت أن انتهت الى دولة. واليوم في بداية الثمانينات، وحين تم ما يمكن تسميته ببناء "هذه الدولة الحديثة" بعد عشرين سنة أو أكثر بقليل من الاستقلال السياسي، بدأ الحسم يأخذ طريقه نحو مشكلة تسمى الصحراء الغربية، سوف لن تتأخر كثيرا حتى تكون دولة خامسة في المنطقـــــة.

وكما ولدت موريتانيا ولد داده من مرض بناء الحدود وتقسيم السلطات ومركزتها، سوف تولد صحراء ــ البوليزاريو (من مرض أو من صحة، لا نعلم) المخاض الجديد الذى يعيشه المغرب العربي. تونس بورقيبة تتجه نحو الانفتاح. مغرب الحسن الثاني يدخل مرحلة ثانية من معركة الديموقراطية. وجزائر بن جديد تبحث بحياء عن خيارات ما بعد بومدين...

السفير ١٧ ــ ٧ ــ ٨١

*

دراسة عن ثلاث دوواير بمدينة الدار البيضاء

"الدوار الحضرى" أو مآسي الهجرة من البادية

أبرزت أحداث ٢٠، ٢١ يونيو بالدار البيضاء الوضعية المأساوية التي تعيشها الجماهير الشعبية المرغومة على العيش وسط "مدن القصدير" و"الدواوير" المحيطة بالاحياء البورجوازية الفاخرة.

واذا كانت الدعاية الرسمية قد اعترفت بالظاهرة المأساوية في حد ذاتها ـ ظاهرة انتشار واستفحال التشرد والضياع والتهميش من خلال نمو وتوسع مدن القصدير والدواوير ـ، واذا كانت هذه الدعاية قد أدانت ضمنيا عن قصد أو بالتأكيد عن غير قصد، سياسة التفقير المنهجية التي تستهدف الجماهير الشعبية في المدن والبوادى على حد سواء، فانها عمدت بالمقابل الى تغطية المشاكل الجوهرية الحقيقية التي أدت الى تشريد وتهميش ملايين المواطنين المغاربة، وركزت بالاساس على تغليف هذه المشاكل بغلاف من الديماغوجية "الرثة" والرخيصة...

هكذا يستيقظ رئيس الدولة فجأة ليكتشف أن حصانه يعاني من ضيق المجال، ولا يتمكن من الركوض الجيد لان القصدير والكارطون والازبال قد أحاطت به من كل مكان وأفسدت عليه نزهته بين الرباط وتمارة ذهابا وايابا... وبنفس الاستخفاف والارتجال يتم العثور على الحلول السحرية وتقديم الوعود الكاذبة، فيعلن للشعب رسميا بأن كل المشاكل قد وجدت حلولها، ويلتزم ببناء "المدن البدوية" بين عشية وضحاها، ويعد بوضع حد لمشاكل الهجرة من البادية الى المدينة، ويلتزم بتوفير الراحة والاطمئنان للجميـــــع...

أقل ما يقال عن هذا الاستخفاف بالشعب المغربي وجماهيره الكادحة المشردة، هو أن للديماغوجية حدود، وأنها في جميع الحالات عاجزة كل العجز عن الحيلولة دون انفجار المشاكل التي لا بد وأن تنفجر. أما القول بـ"سنة البادية" وبناء "المدن البدوية" على مقربة من المدن الكبرى وانهاء مدن القصدير والدواوير، هكذا وبضربة سحرية، دون المس بجوهر السياسة الاستغلالية التي أدت الى هذا الواقع، انما يتجاوز كل حدود الديماغوجية، ويصبح من باب الرومانطيقية والاحلام السوريالية.

الحقيقة والواقع أن الاوضاع المزرية التي يعيشها ملايين المواطنين المشردين في مدن القصدير والدواوير الحضرية، ما هي الا نتيجة حتمية لسياسة التفقير التي ما انفك ينهجها الحكم المغربي عن عمد وسابق اصرار. ودون المس بجوهر هذه السياسة فلا حل ولا مخرج لهذه الاوضاع.

واذا كان الحكم يرجع مصدر هذه المشاكل الى مجرد "نزوة" عند الفلاحين، عشقوا الحياة الحضرية، فتخلوا عن أرضهم وهاجروا الى المدن الكبرى بحثا عن الحياة السهلة، فان الواقع يثبت أن هذه الهجرة ما هي الا منفى اضطراري حقيقي تتحكم فيه وتضبطه عوامل شتى: عوامل الابتزاز الاقتصادي والتدهور الاقتصادي، تكملها وتقودها عوامل سياسية مركزها الاستغلال الفاحش والتهميش والضياع.

فالهجرة ابتدأت مع دخول الاستعمار، ونهجه لسياسة نهب أراضي الفلاحين، هذه السياسة التي استمرت بعد الاستقلال الشكلي وكان من نتائجها المباشرة توسع مدن القصدير والدواوير حيث يسود نمط عيش يؤدي الى التهميش الاجتماعي ومحو أية امكانية للنضال الاجتماعي والسياسي والتراكم النفسي الداخلي.

وحتى لا يقتصر تقييمنا هذا على المقولات النوعية الاجمالية، نعطي الكلمة لباحث اجتماعي موثوق: كـي ليـونار، أقام بثلاثة دوواير بضواحي مدينة الدار البيضاء. وهذه ترجمة مقتضبة للمقال الذي نشره حولها (مجلة شعوب حوض البحر الابيض المتوسط ـ العدد ١٥ ـ أبريل/ماي ١٩٨١):

اذا كان الشرق، والجنوب الشرقي لمدينة الدار البيضاء يضم القطاعات المنتجة بشكل مباشر والتي تشمل في آن واحد المؤسسات الانتجاية وقوات العمل، فان غرب المدينة قد استحوذت عليه نسبيا الطبقات المحظوظة الاستعمارية أولا ثم الوطنية والاجنبية فميا بعد. الا أن المساحة التي وفرتها لنفسها هذه الاخيرة، قد أصبحت مضايقة حاليا ومحاطة بحزام من المساكن الشعبية الكثيفة والمتنامية، الشيء الذي يجعل الطبقات المحظوظة تواجهها باقامة أسوار عالية حول فيلاتها الخاصة، أو اللجوء الى بناء عمارات صغيرة الحجم، ولكنها من مستوى رفيع وراقي، أو عمارات تشمل المكاتب والسكن الرفيع في نفس الوقت.

الا أن هذا التطور المعمارى لم يتم بشكل متكافئ حيث تتخلله عدة ثغرات،

اذ نجد قرب البنايات العصرية الجديدة، أشكالا من المساكن المزرية تجاورها الشركات الصناعية من الدرجة الثانية أو المساحات الجرداء.

ضمن هذا الاطار تندرج الدواوير الثلاث التي نريد اظهار هياكلها وتطورها العام وعلاقتها بالمحيط الحضرى.

ثـــلا ثـــــة د و ا و يـــــــــر

على عكس مدن القصدير التي اعترفت السلطات البلدية بضرورة اصلاحها، سواء في عهد الحماية أو بعد الاستقلال، فان الدواوير الثلاثة، التي هي موضوع بحثنا، عبارة عن وحدات سكنية صغيرة يمتلكها ويديرها أشخاص لحسابهم الخاص، ويجنون منها فوائد ملموسة من خلال استغلال ضحايا الهجرة من البادية وأزمة السكن وقلة الشغل. والدواوير الثلاثة المقصودة بالبحث هي: دوار عبد القادر، عرسة الملك، ودوار جنيـد.

ان الدوار الحضرى الذى تحيط به مساحة حضرية مبنية هو عبارة عن جسم غريب مقحوم وسط وبجانب مساحات تمارس فيها الزراعة بشكل تلقائي، وبالرغم من ذلك فان ثمن الارض بالدوار مرتفع جدا كنتيجة للمضاربات العقارية. انها وحدات عديدة معرضة للضياع، ذات كثافة سكانية مرتفعة.

بني دوار الملك فوق أرض تابعة للقصر والتي كانت محط مقايضات شتى بعد أن بقيت لمدة طويلة بيد وكيل خاص. ومنذ سنوات طويلة لم يطالب القاطنون بأى أجر، وبذلك فانهم يبقون معرضين للطرد في أى وقت. وبالنسبة لدوار عبد القادر فانه ملك لارملتي وابن المالك المتوفى الذى استحوذ على بناية تركها أحد المعمرين مباشرة بعد الاستقلال، في حين أن الاراضي المجاورة له والموزعة الى قطع من ٥٠٠ الى ٦٠٠ متر مربع يمتلكها بعض الاغنياء الذين بنوا عليها فيلات من المستوى الرفيع.

أما دوار جنيد فانه خلافا للسابقين لا يوجد فوق مساحة جرداء بل تحيط به مجموعة من المعامل الصغيرة. وهذه المعامل بطبيعة حجمها غير قارة، ويمكن أن تنتقل الى جهة أخرى اذ أن هاته العملية تعود عليها أحيانا من جراء بيع الارض بفوائد عقارية تفوق بكثير أرباحها الناتجة عن نشاطها الصناعي.

وبخلاف أشكال أخرى من المساكن المزرية (مدن القصدير)، فان الدواوير تستفيد في غالب الاحيان من بقايا بناء سابق كدعائم: جدران مزارع سابقة فقدت أسقفها، وبالنسبة لدوار جنيد جدران شركة صناعية مجاورة وجدران فيلتين صغيرتين. وضمن هذه المساحة المنغلقة على نفسها والتي لا تتوفر سوى على باب خارجي واحد، ارتجلت مساكن مأجورة. فالدوار اذن، بحكم طبيعته وتكوينه، هو عبارة عن خلية منزوية ومهمشة (...).

قد يكون من الممكن محاولة مقارنة الدوار بالدرب، فكلاهما لا يتوفر الا على مدخل واحد. الا أن الدرب، رغم ذلك، يخضع لتأثيرات الازقة المجاورة والمحيط العام، بينما يبقى الدوار معزولا ومنطويا على نفسه.

يسيطر على مركز الدوار الذى يعتبر منطقة مرور اجبارية، النساء والاطفال. ففي دوار جنيد مثلا، يوجد الماء الصالح للشرب بالمركز فقط، حيث تقوم النساء بأنشطتهن الاساسية: الغسيل،تنظيف الاواني، سقي الماء وحمله الى البيت. وفي دوار عبد القادر فان الماء يوجد خارجه، وتقوم النساء بحمله في براميل. أما الرجال فقد احتفظوا لانفسهم بأماكن خاصة لا تدخلها النساء، توجد في غالب الاحيان قرب دكان الدوار وجامعه حيث يلتقون لتبادل الاراء والاخبار على منوال "الجماعة" في البوادى، أو للترفيه عن النفس والتسلية.

تطـــور دوار عبـــد القـــادر كنمـــوذج

لم يتمكن أى من القاطنين تحديد تاريخ تطور دوار عبد القادر بدقة. الا أن دراسة العلاقات الاجتماعية بين مختلف الخلايا المكونة له، وكذا نوعية المواد التي بني بها وطرق استعمالها قد مكنتني من تحديد نموه في ثلاث مراحل. تبتدئ المرحلة الاولى بعد الاستقلال باستعمال بناية مزرعة تم تعديلها بهدف السكن فيها ويمكن حتى الان مشاهدة بقايا منخفضة لبعض الجدران المنفتحة على الحقول من خلال باب ضيق يعلوه قوس وكذا ساحة صغيرة وبناية استعملت سابقا كمستودع. وكل هذه البنايات تحطمت نسبيا، الا أنها شكلت العمود الفقرى للدوار ومركز اقامة مالكه. وتوجد ضمنها حاليا غرفتان كبيرتان يقطنهما الارملتين اللتين انتقلت اليهما ملكية الدوار)، وأخرى خاصة بالابن ومطبخ ومرحاض. وتتوسط هذه الغرف ساحة صغيرة مزلجة وتحيط بها قضبان حديدية تحميها من المحيط الخارجي... يختلف هذا المنزل بطريقة تنظيمه والمواد المستعملة لبنائه بعناية اختلافا واضحا عن كل المساكن المرتجلة والهشة المجاورة له.

وتبتدئ المرحلة الثانية باستعمال الساحة وبقايا الجدران لاقامة مساكن متشابهة لا تتعدى مساحتها بعض الامتار، جدرانها خليط من الاجور والحجارة والخشب، وأسقفها من القصدير تتخللها ممرات ضيقة، رئيسية وثانوية، تفضي الى باب المسكن.

أما المرحلة الثانية فقد شهدت اقامة نفس المساكن خارج الساحة في اتجاه حقول المزرعة. وتعتبر المواد المستعملة لاقامة مجمل المساكن (الخشب، الحجارة، القصدير، الاسلاك...) من نوعية رديئة.

ويقع المدخل الوحيد للدوار خلف شارع ابن سينا الذى يربط وسط مدينة الدار البيضاء بالاحياء السكنية الراقية.

تـــوازن الـــدوار واستقـــــراره

ان الدواوير الحضرية المتواجدة بمنطقة المعاريف لا تمت بصلة الى نظام هذا الحي، لانها تخضع لقوانين داخلية دقيقة من جهة، ولسلطة البلدية من جهة أخرى. ويخشى القاطنون كل الاسئلة المتعلقة بشكل مباشر بممارسة السلطة داخل الدوار. والحقيقة أن الجميع يساهم في حفظ الامن الداخلي للدوار (خاصة الرجال) ويدافع عن وحدة وانسجام واستقلالية هذه الوحدة السكنية المنزوية على نفسها والتي لا تستطيع الاستمرار الا عن طريق تجنب كل تعبير عن النفس. وهكذا فان جلب الاخبار والمعلومات الى داخل الدوار يعتبر تورطا وخروجا من وضعية الاستخفاء الى الميدان العمومي. ويترتب عن الحفاظ على هذا النظام الداخلي عدة تصرفات لا يجب الانخداع بمظهرها، فالزائر الاجنبي يستقبل مثلا بحرارة كبيرة لان هذا في نظرنا يشكل أنجع وسيلة لتجنب أى اصطدام من شأنه أن يمس بتوازن الدوار أو ينتج عنه ردود فعل المالك. واذا كان من السهل ادانة مثل هذا التصرف، فانه في الحقيقة يعبر عن وحدة الصراعات الحضرية الباطنية، اذ أن كل أجنبي رسمي أو ذى مظهر رسمي هو رمز للسلطة التي يجب الاحتياط منهـــا.

ومن الممكن أن يقوم "مقدم" الحي بمنع زيارة الاجنبي للدوار، لكن لا أحد منهم يخبره لانهم يعتبرون أنفسهم المسؤولين عن الامن الداخلي للدوار.

والملاحظ أن السلطة داخل الدوار تخضع لسلم يحدد درجاته الموقع السكني. فالنقطة الاولى للمراقبة والنفوذ توجد بمقربة من الباب، وهذا ما يمكن التأكد منه بشكل جلي في دوار جنيد، ذلك أن ابن المالك شرطي يسكن احدى الفيلات الصغيرة التي تحد المدخل. وكذلك في دوار عبد القادر حيث يجمع فقيه الجامع بين التدريس ومراقبة تحركات القاطنين. وفي دوار الملك تقوم بهذا الدور واحدة من أقدم العائلات القاطنة بمدخل الدوار. والنقطة الثانية مرتبطة بمدى القرب من مسكن المالك. وأبرز مثال على ذلك يتجلى في دوار عبد القادر حيث يوجد مسكن المالك في نهايته، وكل المساكن المجاورة له تعتبر محظوظة، ليس فقط لانها تجاوره ماديا ولكن لانها تتمتع ببعض الامتيازات كاستعمال الساحة والمرحاض ومشاهدة التلفزة التي تعمل بواسطة بطاريات... الخ، تلك الامتيازات التي تفترض الاقدمية والخضوع التام للمالك.

تمتد سلطة المالك على كل الدوار وتكتسي أشكالا مختلفة وأحيانا مقنعة. ففي دوار جنيد مثلا، يراقب المالك بدقة كل القاطنين بشكل مفزع، ويخلق حول نفسه ستارا من الهيبة عن طريق المبالغة في ثروته ونفوذه. واذا كان للملاك الدواوير موارد مختلفة فان الامر لا يتعلق في غالب الاحيان سوى بنشاطات ثانوية ومتدهورة يسمح بها الانحـــلال المدينـــي.

وفي كل من دوار جنيد وعبد القادر يمتلك صاحب الدوار الدكان حيث

يشترى القاطنون كل حاجياتهم. لكن المالك يمنح في نفس الوقت لقاطنيه غطاء يقيهم من هجمات السياسة الحضرية القائمة المضرة بذوى الموارد الضعيفة، ويوفر للقاطنين امكانية الذوبان وسط الدوار حيث يضمحل الخوف نتيجة تقاسمه جماعة، وتطمس رداءة الحياة الفردية لانها لا تحيط بها سوى الرداءة. وهذه "الخدمات الثمينة" يعيها المالك ويشعر بأهميتها ويوظفها لصالح نفوذه كما يشاء. وهكذا يحصل نوع من التوازن داخل الدوار يظهر وكأنه خال من أى اصطدام لكنه في الحقيقة مجرد نتاج لتفاعل الممنوعات والتعسفات التي يفرضها الملاك بمساعدة من السلطات.

وخلاصة القول أن الاندماج داخل الوسط الحضرى بعد الهجرة من البادية لا يكفيه فقط التصدى للمتاعب الادارية والخضوع لبعض القوانين العامة بل يستلزم محو الشخصية الفردية. وهذا ما يتم من خلال المراقبة الجماعية الموجودة داخل الدوار والسلطة المفرطة لمالكه.

القاطنون

يقسم القاطنون أنفسهم الى قدماء وجدد يخضع هؤلاء الاخرين، لمراقبة تدوم في رأينا لمدة طويلة. ويبلغ متوسط اقامتهم بالدواوير عشر سنوات، مع العلم أن بعض العائلات قد قدمت من دواوير أخرى (الحاج خدال: بوسيجور، الدرب الجديد الموجودان بغرب الدار البيضاء) وتختلف الاصول القروية للقاطنين من دوار الى آخر: فأصل دوار عبد القادر دكالة والشاوية، وأصل جنيد نواحي مراكش وأكادير، في حين أن قاطني دوار عرسة الملك تختلف أصولهم.

وتبدو البنية العائلية مرنة لكنها آخذة في الانحلال نتيجة ضيق السكن الذى يحول دون الانسجام العائلي. وغالبا ما تترك النساء والاطفال الصغار في البادية ـ الاصل، بينما يقيم مع رب العائلة في الحي الحضرى الاطفال الممدرسون وأعضاء العائلة الذين حصلوا على عمل في المدينة، وبذلك فان عدد الافراد المقيمين بنفس السكن يختلف كثيرا من حالة الى أخرى.

وبالنسبة لنوعية الشغل الذى يزاوله القاطنون، فيختلف أيضا لكن غالبا ما يكون حرفة يدوية بالنسبة لارباب العائلات في دوار جنيد (بستاني، خياط، خباز، ميكانيكي، بناء) بينما أفراد العائلة الاخرون يشتغلون في المعامل. وفي الوقت الذى يعاني فيه القاطنون من ظاهرة البطالة وعدم استقرار الشغل وموسميته فان "اقتصاد" الدوار يستفيد من عمل الابناء المتعلمين الذين حصلوا على وظيفة في المدينة والذين يقيمون بالدوار سواء بشكل دائم أو متقطع، ومن بينهم في دوار الملك مثلا: أستاذ في الفزياء، طالب في المدرسة العليا للاساتذة، ومعلم، ورسام. أما بالنسبة لدوار عبد القادر، فأغلب أرباب العائلات اما عاطلون واما يزاولن أعمالا موسمية. ولا تتمكن

العائلات التي تعاني من الفقر المدقع، من سد بعض حاجياتها الا بفضل عمل الاطفال وخاصة البنات اللواتي تشتغلن في معامل الخياطة المجاورة.

ما المخرج ؟

ان طرح السؤال على القاطنين حول امكانية خروجهم من هذه الوضعية المزرية يأتي في تناقض مع القناعة السائدة هنا: فالاغلبية الساحقة لا ترى امكانية الخروج من هذه الحلقة الجهنمية التهميشية... فحالات النجاح في الخروج لا تكون الا من قبيل الصدف. وتروج عدة روايات في الدواوير ومدن القصدير والاحياء الشعبية حول نجاح بعض سكانها الاصليين في بناء ثروة. والحقيقة أن كل هؤلاء قد ساعدتهم الصدفة في ايجاد محتضن منذ البداية. ويبقى الواقع العام مع ذلك بعيدا كل البعد عن هذه الروايات.

لقد أدت عدة عوامل بدوار الملك الى اقتناع العديد من قاطنيه بأن الطريق الناجع للخروج من هذه الوضعية هو التعليم، ومن بين هذه العوامل أساسا تأثير المحيط الخارجي ووجود ثانوية غاندى على مقربة من الدوار.

خلاصة

نوجزها في ثلاث نقاط أساسية:

ـ على المستوى المعمارى والسياسة المتبعة رسميا في هذا المجال، فان الدواوير الحضرية تشكل أمثلة حية عن الاختلال والتدهور الذى تعرفه مدن البلدان المتخلفة. ويبدو أن ضعف الموارد لا يكفي وحده لتفسير ظاهرة التكدس السكاني في هذه المساكن الحقيرة (لان أغلبية القاطنين تتوفر بشكل أو بآخر على مورد ولو أنه يبقى دائما هزيلا) بل هناك أيضا عامل أساسي يتجسد في الحاجز النفسي الناتج عن فرض نمط من العيش مبني على الانزواء والخضوع والقبول بهيمنة كانت في السابق أجنبية وواصلتها وكرستها بورجوازية محلية تنهب خيرات البلاد. ان سكان الدواوير الحضرية يعيشون في انزواء وتدهور الشيء الذى يرهن كل مستقبلهم. ماذا يمكن أن تكون اذن طموحات هؤلاء المعدمين (جيش الشغل الاحتياطي) المكدسين في الدواوير ومدن القصدير.

وهناك أيضا علاقة واضحة بين طرق تملك المساحات الحضرية وبين الهياكل الداخلية للدوار. والقاعدة العامة هي أنه بقدر ما يكون التمايز عميقا بين الدوار ومحيطه، بقدر ما يتجه التنظيم الداخلي للدوار لخدمة مصلحة شخص واحد يعيد انتاج هذا التمايز داخل الدوار. وتجد هذه القاعدة تأكيداتها في كل من هرمية نقط السكن

والظروف التي تتحكم في حفظ الامن الداخلي ، وأساسا في طمس واستيلاب القاطنين .

ـ على مستوى الاندماج والنشاط الحضرى نلاحظ أن سكان الدواوير يعيشون تهميشا عميقا . ففي بعض الحالات يكون الدوار مستقلا تماما عن الحي المتواجد فيه ، وأحيانا أخرى يذوب فيه في اطار محيط محدود ، ويختلف الشعور بهذا الابعاد من حالة الى أخـــرى .

ـ وفيما يخص الانشطة ، فقد ظل أغلب سكان الدواوير بعيدين عن الشغل في المعامل المجاورة ، محافظين على التقاليد البدوية بالقيام بأعمال غير مستقرة وغير مقننة وغالبا ما يكون الاشتغل في المعامل من نصيب الاطفال .

يقوم جميع سكان الدواوير بمجهود مستمر ومعقد للبحث عن توازنهم الحضرى وهويتهم . ويبدو هذا المجهود جليا على ملامحهم ومن خلال سلكوهم الذى يقفز من الابتسامة الى الغضب ، ومن اللطافة الى التهجم ، ومن الكرامة الىالخضوع ، ومن الرضى الى التحدى . ولقد حافظت هذه الملامح على طابعها البدوى يقنعه طلاء مديني . وفي هذه الملامح توجد الاجوبة عن أسباب جمود وسلبية هؤلاء السكان المهمشيـــــن .

*

نظام يبحث عن اجماع

حدود "الدمقرطة" في المغرب

"ان الاضراب العام في كل البلاد، والانتفاضة الدموية بالدار البيضاء يوم ٢٠ يونيو، قضت على أحلام الاجماع الوطني الذى كان متأثرا سلفا بمأزق الصحراء.

ان تصعيد التحركات الشعبية والقمع الذى يضرب من جديد قادة نقابيين ومعارضين سياسيين، أوضحا طبيعة "مسلسل الدمقرطة" المحصور في الساحة السياسية الرسمية".

بهذا قدمت مونيك جيني مقالها المنشور في مجلة "لوموند ديبلوماتيك" الشهرية، عدد يوليو ١٩٨١، والذى ننشر ترجمة موجزة له.

" عند الاستقلال، سنة ١٩٥٦، كان بامكان الملك محمد الخامس أن يدعي الاجماع الوطني، ففي غمرة حماس وأوهام هذه السنوات، كان من الصعب الوعي بهدف العقدة الجديدة المقترحة من طرف فرنسا، والتي توكل ادارة المصالح الاقتصادية الكبرى لأوليغارشية مغربية مرتبطة أشد الارتباط بالرأسمالية الفرنسية.

كانت هذه الأوليغارشية المحيطة بالملك، مع الجيش والشرطة، تتحكم في المدن، حيث كانت حركة التحرير تنظم المقاومة. وفي السنوات التي تلت، بدأت الاوهام تتبدد تحت حكم الحسن الثاني. ووصل النظام في بعض الاحيان الى التصفية الجسدية: سحق وسط الدماء انتفاضة الدار البيضاء في ٢٣ مارس ١٩٦٥، التي عبر فيها المتظاهرون عن الخيبة الشعبية أمام حقيقة هذا الاستقلال. لكن العالم القروى

سيبقى مضمونا : فقد شكل الحفاظ عليه تحت تقاليد المخزن والاقطاع، عنصر موازنة مهم ـ ثلاثة أرباع السكان ـ ووفي. وبالنسبة للنظام لم يعد الامر يتعلق اذن سوى بالبقاء.

لقد أدى الاستغلال المزدوج الخاص بالاقتصادات التابعة، الى نهوض النضالات العمالية التي لن تعرف الانحدار الا في سنتي ٧٤ ـ ٧٥، وأظهرت ضرورة ادماج البادية في نمط الانتاج الرأسمالي، التناقضات الاولى، وأدت الى التمردات الاولى داخل جهاز الدولة نفسه، في الجيش الذى ينحدر منذ قرون من الوسط القروى :

ـ ١٠ يوليو ١٩٧١، ينطلق أول انقلاب من أهرمومو (التي أعيد تسميتها اليوم "رباط الخير" ...)، في قلب الاطلس المتوسط. لقد كانت تقرأ في عيون تلامذة المدرسة العسكرية فضيحة وغضب الفلاحين الفقراء أمام بذخ وارتشاء البلاط.

ـ ٣ مارس ١٩٧٣، حاول مناضلون من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية القيام بانتفاضة في الجبال، وقد تمكن الجيش بصعوبة، من عزلهم والقضاء عليهم.

كان يظهر أن النظام محكوم عليه، ويجب على الملك أن يتحرك، وبسرعة. فاتخذت مبادرة أولى، وهي عملية "المغربة". وهذه العملية تتعلق بالاساس، في ميدان المؤسسات، باعلان الشركات التي تضم ٥٠٪ من الرأسمال المغربي ويديرها مغربي، على أنها مؤسسات وطنية، وكل مؤسسة تمت مغربتها بهذه الطريق، ستكون لها سلطة "مغربة" شركة أخرى، ويمكن للحصة الاجنبية "التي تكون في الغالب فرنسية) أن تبقى مماثلة، لكنها يجب أن تتوزع بشكل آخر.

وفي البوادى تم استرجاع أراضي المعمرين، وانطلقت سياسة السدود، وأعطيت للبورجوازية حصة الاسد، ووسط التطبيل والتهليل، أعطيت لبعض الفلاحين قطع مجمعة في شكل تعاونيات.

كان الهدف من ذلك مزدوجا : السماح للمعمرين الجدد بتشكيل أملاك شاسعة للفلاحة العصرية التصديرية، وجذب البورجوازية الوطنية الى العرش، تلك البورجوازية المتجمعة في حزب الاستقلال، الذى غادره جناحه اليسارى في سنة ١٩٦٠، ليشكل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

لقد أدت هذه العملية الى تقوية تبعية الاقتصاد المغربي. فتوسعت التجارة الخارجية، الموجهة تقليديا نحو فرنسا، لتشمل مجموع دول السوق الاوروبية المشتركة، التي تبتلع نصف الصادرات.

ويشكل، الفوسفاط الذى انهار سعره من ٦٨ دولار الى ٣٠ دولار سنة ١٩٧٦، أهم صادرات المغرب، التي تشمل أيضا المنتوجات الفلاحية (الطماطم، الحوامض..) التي أصبحت مزاحمة أكثر فأكثر من طرف بلدان أخرى في حوض البحر الابيض المتوسط. ففي سنة ١٩٦٩، عقد المغرب مع السوق الاوروبية المشتركة اتفاقيات تجارية محضة، ضاعفت من التمركز الجغرافي لمبادلاته الخارجية، حيث أن الصادرات نحو السوق

الاوروبية المشتركة انتقلت ما بين ١٩٧٠ و١٩٧٣، من ٦٠ الى ٦٤ في المائة. والحال أنه في نفس الوقت، منحت السوق الاوروبية امتيازات مماثلة لمنافسي المغرب (اسرائيل واليونان)، مقلصة بذلك الفائدة التي كان يأمل هذا الاخير في الحصول عليها.

الازمة الاقتصادية

لم تتوقف الوضعية المالية عن التدهور خلال العقد الاخير. وتعددت قوانين الاستثمارات منذ ١٩٧٣، وتوجد رهن المراجعة منذ ١٩٧٨، وهي تمنح امتيازات خارقة للمستثمرين المحتملين. وهكذا، فقانون الاستثمارات العقارية، الصادر في نهاية ١٩٨٠، يرتقب اعفاءات ضرائبية تامة لمدة خمسة عشر سنة. الا أن التوفير الداخلي الخاص، يبقى بالرغم من كل شيء غير كافي جدا. والحال أن التوفير العمومي نفسه تقلص ولم يعد يمثل سوى ٢ر٥ في المائة من المداخيل العادية في ميزانية ١٩٨١، مما يضطر الى اللجوء أكثر فأكثر الى القروض الخارجية الممنوحة من طرف المؤسسات الدولية والتجمعات البنكية المتعددة الجنسيات، ويؤدى هذا بالتالي الى ارتفاع المديونية الخارجية بدون انقطاع، لتصل في نهاية ١٩٨٠، الى سبعة ملايير من الدولارات.

فالنداءات المتكررة الى الخارج فرضت تغييرات في سياسة الاستثمارات وفقا للنظرة التي تمليها الشركات المتعددة الجنسية. الا أن الازمة العالمية زادت من اختلال التوازن لتجعل من الاقتصاد المغربي أكثر هشاشة.

وفعلا، فمنذ سنة ١٩٧٦، التي بدأ فيها تجديد الاتفاقيات مع السوق الاوروبية المشتركة، أصبحت الصادرات عرضة للصدف، وتخضع بكيفية فجائية لتدابير حمائية مقنعة (رفع أسعار الاستدلال، الحد من الجدول الزمني للصادرات المغربية، مقاييس مشددة أكثر للنوعيات)، ان لم تكن حمائية محضة، كما كانت الحال في أزمة النسيج سنة ١٩٧٧، أو كما يتجلى ذلك في التوقف المفاجئ لواردات السردين سنة ١٩٨٠.

ان انعدام الامن هذا، لا يعوض الا جزئيا بالاطار العام للاتفاقيات الجديدة التي تضيف الى الواجهة التجارية جناحا ماليا محدودا (٣ في المائة من استثمارات تصميم ٧٣ ـ ١٩٧٧، تم تمويلها من طرف الصندوق الاوروبي للتنمية)، وجناحا تقنيا، وتدابير تتعلق بقانون اليد العاملة المغربية في أوروبا.

وقد وصلت الازمة ذروتها في ٧٧ ـ ١٩٧٨، فاتحة عهدا من الكساد كرسه اصدار التصميم الثلاثي ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠، الذى قدم رسميا على أنه "وقفة" في تغيير المجتمع المغربي، والذى لم يعد يضم في الواقع سوى اجراءات تتعلق على الخصوص باتمام المشاريع التي سبق البدء فيها خلال التصميم السابق. وهكذا، تقلصت الاستثمارات العمومية بشكل كبير، في حين تشددت اجراءات تأطير القرض. وبالرغم من ذلك فان

عجز الميزانية الذى كان منعدما في ١٩٧٣، أصبح يزداد بشكل مربع (٢ر٨ مليار درهم سنة ١٩٧٩) أمام عدم امكانية ضغط مصاريف التسيير وبعض مصاريف التجهيز.

ويضاف الى تكاليف الدفاع الوطني ـ الذى لا يحتل أبدا منصبه في ميزانية الدولة أقل من ٤٠ في المائة من مجموع المصاريف ـ مساعدات صندوق الموازنة، الذى يهدف الى تنظيم أسعار بعض المنتوجات، والاسهام في تموين البلاد بالمواد الضرورية. والحال أن ارتفاع الاسعار العالمية (خاصة السكر، والقمح الذى يشكل وحده ٥ر١٧ في المائة من الواردات)، أجبر على منح مساعدات متزايدة منذ ١٩٧٤، جاعلا الانعكاس على الاسعار الداخلية حتميا، ان آجلا أو عاجلا، هذه الاسعار التي كانت ترتفع بـ ١٠ في المائة سنويا، والتي وصلت ١٣ في المائة سنة ١٩٧٧.

وينجم عن ذلك ركود في الانتاج، الذى لم يتجاوز نموه ٣ في المائة سنويا، مطابقا بالضبط معدل النمو الديموغرافي. والانتاج الفلاحي الضعيف النمو سلفا خلال السبعينات، أصيب مؤخرا بعواقب جفاف ١٩٨٠، الذى يبدو كالكارثة: يصل انتاج الحبوب بصعوبة الى ثلث الحاجيات، مما يؤدى الى تقليص الماشية الى نصف حجمها.

عمليـــــة الصحـــــراء

ابتداء من ١٩٧٤، اتخذ النظام مبادرة ثانية، فوضع لاستعادة حلمه في الاجماع، آليـة من أجل "استرجاع" الصحراء، كانت مناورة ذكية خلقت من جديد ظروف غداة الاستقـــلال.

صحيح أنه كانت هناك مناجم الفوسفاط: فاضافتها الى تلك التي يملكها المكتب الشريف للفوسفاط، ستمكن الانتاج المغربي من تجاوز انتاج الولايات المتحدة، وهكذا ستصبح الرباط هي التي تحدد أسعار السوق العالمي. فتم في ١٩٧٥ تكرار ما كان يقال في ١٩٥٦: ان الفوسفاط الذى سيحرر هو أيضا من الاستعمار، سيؤمن لكل عائلة مغربية نصيبها، ومن ثمة تلبية حاجياتها. لكن بالنسبة "للعائلات الكبرى"، ومن بينها العائلة الملكية، فالامر يتعلق بالاحرى بالحفاظ بأى ثمن على امتيازاتها. لقد خشي الحكم أن يفقد كل شيء، فأصبح يريد الحفاظ على كل شيء.

يجب اذن "استعادة "حالة الحظوة" التي عرفتها الملكية في أحد الاوقات، والتي قيست قوتها لدى موت محمد الخامس: الهيجان الجماعي لشعب بأجمعه يبكي ملكه المحرر. والحسن الثاني لا يريد أن يكون أقل شأنا من أبيه: ستخدم الصحراء أسطورته مثلما خدمت مصالحه. ويظهر اليوم من جديد هذا التصارع الغريب: ففي خضم الحماس الوطني حول "تراب ثابت ومقدس"، الخلل المفاجئ "للحائط" و"المثلث النافـع"...

في ١٩٧٥، كان حماس "المسيرة الخضراء"، بايقـاع الشعارات القديمة التي

استيعدت حيث تركت. لكنه كان أيضا فخـا ذا مهام متعددة نصبه الملك. فقد كان الامر يتعلق في البداية بتيسير مهمة بناء جيش جديد، مخلص للنظام من حيث أنه يرتبط برباط وثيق بمصالحه، ومن ثمة وبالنتيجة، تصفية جيش أهرمومو السابق، جيش الانقلابات. واليوم، تحت نفس بذلات القوات المسلحة الملكية، يقوم الدليمي ورجاله بحراسـة اخوان السلاح للتلاميذ والضباط الاربعمائة الذين سقطوا يوم ١١ يوليو ١٩٧١، وأولئك الذين أعدموا في ١٩٧٢، وأولئك المعتقليـن في السجون العسكريـة منـذ عشر سنوات. وتخفي الحرب الرسمية المعسكران اللذان يتراقبان من وراء "جـدار" الصحراء حيث تدور على مر السنين، حرب أخرى سريـة، تتخللها الاموات ـ في ميدان الشـرف ـ والمحاكـم العسكريـة.

(...) وفي الاخير، لقد كان الهدف الاساسي "للمسيرة الخضراء" هو تحييد المعارضة عبر رفع احدى مطالبها القديمة، ألا وهو "مغربيـة" الصحراء، وذلك باسـم الملـك ونظامـــه.

في سنة ١٩٥٨، تم سحق وهزم وتشتيت الوطنيين المغاربة والصحراويين، المتجمعيـن جنبا الى جنب داخل جيش التحرير الوطني، من طرف القوات الاستعمارية وقوات الملكيـة. والى حدود ١٩٧٣، كان الكفاح واحـدا بالنسبـة للكثيرين. لكن التاريخ يمر، والقمع ينزل على القوى الحية للمعارضة المغربية: الاعتقالات، المحاكمات أحكـام الاعدام والاعدامات تتلاحـــق.

أوهـــام السلـــم الاجتماعـــي

في سنة ١٩٧٣، كان في المغرب ألفين معتقل سياسي. انطوت أحزاب المعارضة في سريـة منكمشة على نفسها، واختبأ المناضلون، أو سقطوا شيئا فشيئا في خصامات سياسية، فاتسعت القطيعة مع الجماهير ونسي الصحراويون.

لقد سبق أن تم نسيانهم في صيف ١٩٧٢، بمدينة طان طان عندما كانت الشرطة تعتقل وتعذب وتدع في السجون المناضلين الذين كانوا يتظاهرون للمطالبة بذهاب الاسبان. سكتت المعارضة. وفي هذا الصمت الذى يعتبر بمثابة تخلى، وقعت القطيعة مع القضية الصحراوية دون أن ينتبه اليها أحد. فكان جواب الصحراويين هو ميلاد البوليزاريو في ١٠ ماى ١٩٧٣، وبداية الكفاح المسلح في ٢٠ ماى. وكان جواب الملك هو "المسيرة الخضراء" في نوفمبر ١٩٧٥.

فسارت المعارضة، التي تم تفخيخها في ميدانها، على خطـى الملك. وبقيت هذه المعارضة، التي خرجت منخورة منهوكة من عشرين سنة من القمع، من دون مقاومة أمام وعود الدمقرطة التي تسمح لها باسترجاع نفس ثان، واعادة تنظيم نفسها، متمنيـة اطلاق سراح مناضليها، والتمتع بالمشروعية، وصحافة حرة، ولربما حتى

تنظيـم نقابات...

فعادت الى حمل مطالبها حول مغربية الصحراء هناك حيث تركتها منذ خمسة عشر سنة خلت، وقبلت في ذات الوقت بما هو مرتبط بالنسبة للملك: أى الاجماع الوطني والسلم الاجتماعي (...)

هل سيسمح هذا الاجماع للنظام باستعادة الاجماع العابر الذى تلى الاستقلال؟ أو أكثر تواضعا، بتوسيع قاعدته الاجتماعية؟ وهل ستصبح أحزاب المعارضة، الاتحـاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية، حلفـاء لتكتل الطبقات الحاكمة؟ وهل لا يعدو الامر أن يكون مواجهة ابتدأت هنا في ١٩٧٥، وقد تكون نهايتها غير مضمونـــة؟

(...) وفي هذه الاثناء، فان الامتيازات المادية "للمغربة"، مثلها مثل الوعود المرتبطة باسترجاع الصحراء، سرعان ما تبخرت أوهامها. فالبورجوازية الصغيرة التي غالبا ما يستقطب وسطها مناضلو المعارضة المشروعة، رأت قدرتها الشرائية تتفتت على مر السنين بسبب التضخم المالي، وتفاقـم بـؤس الجماهير الشعبيـة.

وهذا ما يفسر تصاعد النضالات في السنوات الاخيرة. فهل عرفت المعارضة كيف تستفيد من هذه "الوقفة" لتبني أدوات للنضال؟ أم سيخفق مرة أخرى تأصلها وسط الجماهير؟ ان مصداقيتها كلها أصبحت مرتهنة. وقد فهم الاتحاد الاشتراكي ذلك، فتم التخلي عن وهم السلم الاجتماعي، بل التخلي عن السلم ذاته، وفتحت جبهـة النضـــالات.

ذلك أن مصداقية الاحزاب ستضمحل تدريجيا، داخل البلاد وحتى أمام الرأى العام الدولي، ان هي استمرت في عدم الحصول على أى شيء. فعليها أن تعطي الدليل على أنها قادرة على الضغط على النظام. أما "المسلسل الديموقراطي" فتختلف التأويلات حوله، لكن حقوق الانسان تظهر في جميع الحالات محدوديته.

هل ستتنازل الملكية في ميدان الحريات الفردية والعامة؟ هل ستقود "المسلسل الديموقراطي" الى نهايته؟ هل ستطلق سراح المعتقلين السياسيين والمختطفين القابعين في المعتقلات السرية؟ وهل ستسمح بعودة المنفيين؟ بشرط واحد من دون شك، وهو أن لا تقتحم الجماهير الشعبية الساحة السياسية، وأن يبقـى هذا "المغرب الاخر"، مغرب الاستغلال والبؤس بقدرته على الانتفاض، أن يبقى مستتـرا كالوجه الخفي للقمـــر.

والواقع أن المسار الذى اتخذته الاحداث منذ الاضراب العام وانتفاضة ٢٠ يونيو، والاعتقالات والقمع الذى تلاها، قد أكد مدى هشاشة محاولة "الدمقرطة" هاته.

*